الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة 8ماي 1945 قالمة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Université de 8 mai 1945 Guelma
Faculté ; des lettres et des langues

الرقم: ..... N°=.....

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة

المـــاستر LMD

(تخصص: لسانيات تطبيقية وتعليمية اللغة العربية)

موضوع المذكرة

الآراء النّحويّة التّيسيريّة لمهدي المخزومي في كتابه: في النّحو العربي: نقد وتوجيه

مقدّمة من قبل الطالبة:
عائشة حسناوي

إشراف الأستاذة:
لطيفة روابحية

تاريخ المناقشة: 25 جوان 2018

الاسم واللقب	الرتـــــبة	الصـــفة
د. بلقاسم بلعرج	أستاذ التعليم العالي	رئيـسا
أ. لطيفة روابحية	أستاذة مساعدة (أ)	مشرفا و مقررا
د. وفاء دبيش	أستاذة مساعدة (أ)	ممتحنا

السنة: 2018/2017

شكر

قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم(**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِفَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**)

صدق الله العظيم

سورة القمر (17)

إلهي لايطيب اللّيل إلّا بشكرك... ولايطيب النّهار إلّا بطاعتك...ولاتطيب اللّحظات إلّا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلّابعفوك ... ولاتطيب الجنّة إلاّ برؤيتك نحمدك ونشكرك على عونك لنا في إتمام هذا العمل، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم وعلى من أتبعه بإحسان إلى يوم الدّين.

أتقدّم بجزيل الشّكر والامتنان إلى الأستاذة **"لطيفةروابحية"**

الّتي تابعت هذا العمل بدقّة

وقدّمت لي ما في وسعها من مساعدات ونصائح وصبر على أخطائي في إعداد هذا العمل

كما أشكر كلّ الّذين وقفوا إلى جانبي وساعدوني بنصائحهم

وتشجيعاتهم،من قريب أومن بعيد.

قائمة الرموز المستخدمة في البحث:

مر.ن	←	المرجع نفسه
ص.ن	←	الصفحة نفسها
مر.س	←	المرجع السابق
ص	←	الصفحة
ط	←	الطبعة
مج	←	المجلد
مص	←	مصدر
در	←	دراسة
تق	←	تقديم
تع	←	تعليق
تح	←	تحقيق
تق	←	تقديم

مقدمة

مقدّمة:

حظيت اللّغة العربيّة باهتمام بالغٍ، وعنايةٍ كبيرةٍ من قبل العلماء، فتعاقبوا على خدمتها على مرِّ الأجيال، وعنوا بجلّ فروعها من خلال رصد مؤلّفات عديدة، ونظرًا للشوائب والصعوبات الّتي عرف بها على النّحو العربي، فقد دعا كثيرٌ من الباحثين إلى عرضه على بساط البحث ومنهج النّقد لأنّه الرّكيزة الأساسيّة للّغة، ويتوجب ضبط مادته وفق أحكامٍ تيسيريّة.

ويُعدُّ "الكتاب" لـ"**سيبويه**" أقدم كتاب في النّحو والصّرف، وهو انطلاقة العلماء من بعده في إلحاق جهوداتهم، قصد تيسيره ضمن مجال تعليم النّحو العربي، وأخذ النّحو يَكْسُو أثوابًا كثيرة ذات صبغة تتَّسم بغلبة التّعليلات الفلسفيّة والمنطق، من بينها: المختصرات النحويّة كالمقدّمة في النحو لـ "**خلف الأحمر**"، والموجز في النحو لـ"**ابن السراج**"، والجُمل لـ"**لزجاجي**"، والواضح لـ"**لزبيدي**"، ومتن الآجرومية لـ"**ابن آجروم**"، وغيرها من المختصرات.

ومن ثمَّ جاء "**ابن مضاء**"بصيحة جديدة، مما أدى إلى إحداث ثورة في النحو العربي، وصل صداها إلى كثير من الباحثين وعلى رأسهم "**إبراهيم مصطفى**" وكتابه إحياء النحو، وتلته محاولات أخرى في كثير من البلدان العربيّة، أحدثت ضجّة في الأوساط العلميّة، لنصل إلى تلك الرؤية التي أقامها مهدي المخزومي على هدى من نتائج الأفكار اللغويّة الحديثة، وقد تجلّى ذلك في مؤلفه "**في النحو العربي: نقد وتوجيه**".

ويُعتبر كتاب "**في النحو العربي: نقد وتوجيه**"، مرجعًا لكثير من النَّحويين الميسّرين، لقيامه على أسس منهجيّة جديدة، تقوم على الاختصار في توزيع المادة النحويّة ، كما أنَّه مثل ما سبقه لم يسلم من النَّقد اللّغوي من قبل الكثير من الباحثين، الذين يرون في التّيسير صورًا أخرى منها: التّجديد، والإصلاح، والتّبسيط، والتّسهيل وغيرها...

إنّ كتاب " **النّحو العربي: نقد وتوجيه**" قد جسَّد رؤًى منهجيّة، وآراءً تيسيريَّةً تخدم المجال التَّعليمي، دفعتني إلى دراستها، فخصصتها بعنوان: "**الآراء النّحويّة التّيسيرية لمهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي: نقد وتوجيه**".

وخُصّ هذا البحث بمتابعة مسار الأغراض النّحويّة التي بسَّطها "**مهدي المخزومي**" في كتابه ومحاولة إيجاد ما يُسَهِّلُ على المتعلِّم النَّاشئ أخذه.

فما مدى وجاهة دعوات التّيسير؟ وما العوامل التي أسهمت في كثرة الجدل بين العلماء والباحثين قديما وحديثا؟ وما مدى فاعليتها في النشاط التعليمي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية رأيت أن يكون البحثفي: مقدّمة، وفصلين، وخاتمة.

أمَّا المقدّمة: فكانت تقديمًا مبسَّطًا للبحث، تناولتُ فيها أهميَّة الموضوع في مجال الدِّراسات اللُّغويّة، ذاكرةً الإشكاليات، وأسباب اختياري للموضوع، كما أشرتُإلى تفصيلٍ مبسَّطٍلخطَّة العمل إضافةًإلى المنهج المعتمد في ذلك، محدِّدةً بعضًا من الأهداف والصِّعاب.

وأمَّا الفصل الأوّل: فوسمته بـ:(التّيسير النّحوي، بين القديم والحديث، وأثر المناهج اللسانية فيه)

وأمَّا الفصل الثاني: فعنونته بـ:(الآراء النّحويّة التّيسيريّةفي كتاب: في النّحو العربي: نقد وتوجيه) وكان عرضه وفق مستويين: المستوى الإفرادي، والمستوى التّركيبي.

وأمَّا الخاتمة: فكانت خلاصة لأهم النّتائج المتوصَّل إليها.

وكانت هذه الدراسة قائمة على منهج علمي هو المنهج الوصفي مستعينة بالمقارنة، والتّحليل والتّعليل.

والهدف من الدّراسة:

1- تأكيد أهميّة كتاب **"في النحو العربي: نقد وتوجيه"**، بالنسبة للباحثين المتعلِّمين.

2- إبراز المنهجيّة التي اتَبعها صاحب الكتاب، في صياغته للمادّة النّحوية.

3- إظهار تأثير آراء "الخليل" في هذا الكتاب.

4- إبراز الآراء النّحوية الميسَّرة، التي وردت في الكتاب.

فكان هذا العمل محاولة لاستيضاح أسس نحويّة جاءت متميِّزة، بُغية إيصالها إلى المتعلمين بالدرجة الأولى، وخدمةً اللُّغة العربيَّة بالدرجة الثانيّة.

و أمّا الصِّعاب الَّتي واجهتني أثناء البحث، فكانت من أبرزها:

- صعوبة الإلمام بالمادَّة النَّحويَّة قديمها وحديثها والإحاطة بمعطيات الدَّرس النَّحوي، في وقتٍ قياسيٍ؛ لذا اقتصرتُ على الاطِّلاع في المصادر على المسائل المدروسة في البحث، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والجمل الإسنادية وغير الإسنادية من كُلِّ مصدر، أو مرجع.

وحتى يكون البحث مستوفيًا شروطه، بذلنا جهدًا ووقتا، من أجل استيعاب مفهوم التّيسير النّحوي، على اختلاف تعريفاته وتعدّد اصطلاحاته، وقد اعتمدتُ في ذلك من المصادر والمراجع أهمها:

مقدمة في النّحو لـ**"خلف الأحمر(ت180هـ)** "، والجُمل في النّحو لـ**"لزجاجي(ت340هـ)"** والإيضاح العضدي لـ**"لفارسي(ت377هـ)"**، والرّد على النّحاة لـ**"ابن مضاء(ت592هـ)"**، وإحياء النحو لـ**"إبراهيم مصطفى"**، وتجديد النحو لـ**"شوقي ضيف"**.

أشكر الله وأحمده بأن مَنَّ عليَّ بإتمام هذا العمل، وشكري موصول إلى أستاذتي المشرفة:**لطيفة روابحية.**

الفصل الأوّل:

(التّيسير النّحوي: بين القديم والحديث، وأثر المناهج اللّسانيّة فيه)

I. مفهوم التّيسير

II. الفرق بين النّحو العلمي و النّحو التّعليمي

III. التّيسير النّحوي بين القدماء و المحدثين

IV. أثر المناهج اللّسانيّة الحديثة في تيسير النّحو

I. مفهوم التَّيسير:

أ- لغة:

"يَسَرَ" الشَّيءُ – "يَيْسِرُ" يَسْرًا: سَهُلَ وأَمْكَنَ، و"تَيَسَّرَ" الشَّيءُ: تَسَهَّل وتَهَيَّأَ.

و "اليُسْرُ": ضِدُّ العُسْر، ومنه: «الدِّين يُسْرٌ»، أي: سهلٌ، سَمْح قليلُ التَّشديد، و "اليَسَرُ": السَّهْلُ يُقال: هو يَسَرٌ: سَهْلُ الانقياد. و "المُيَسَّرُ": المُعدُّ المُهَيّأُ و "اليَسِيرُ": السَّهْلُ[1].

كما ورد في لسان العرب[2]: "اليَسْرُ": اللِّين والانْقيَادُ، وتيسَّر لِفُلانٍ الخُروج واسْتَيْسَرَ لَهُ أي: تَهَيَّأ.

وتَيَسَّرَ الشَّيءُ، واسْتَيْسَرَ تَسَهَّلَ، يُقال: أَخَذَ ما تيسَّر وما اسْتَيْسَرَ: وهو ضِدُّ ما تعسَّر والْتَوَى، والتَّيسير يكون في الخيرِ والشَّرِّ، وفي التّنزيل العَزِيزِ: «فَسَنُيَسِّره لليُسْرى»، فهذا في الخير، وفيه: «فَسَنُيَسِّرُهُ للعُسْرَى» فهذا في الشَّرِّ.

فالمعنى اللّغوي للتَّيسير يتضمَّن دلالات عديدة منها: التَّسهيل، واللّين، والانقياد، وهي عموما لا اختلاف بينها في إطار معناها العام.

ب- اصطلاحا:

يُعرَّف التَّيسير بأنَّه: طريقَة وسَبِيل يُتَّبَع من أجل تحقيق تلقين المادة اللُّغويَّة لِمُعلِّميها، وذلك على اختلافٍ بين العلماء، حيث إنَّنا إذا نظرنا إلى محتوى الكتب القديمة، وجدنا المفهوم مبثوثًا بين ثَنَايَاهَا. – وإنْ لم يكن مصرَّحًا به لفظًا – بل إنَّ عناوين الكتب في تلك الفترة تُؤَكِّدُ أنّ العلماء القدامى قد تَفَطَّنُوا إلى ضرورة تيسير المادَّة اللُّغويَّة، ويبدو ذلك في مؤلَّفاتهم من خلال عناوينها من نحو: المُوجز، والمختصر، والإيضاح، والتَّسهيل، وغيرها كثير...

كما أنَّ من جاء بعدهم سارَ على خطاهم، وأدرك أنَّ المتعلِّم في كلِّ مرحلة، وفي كلِّ حقبةٍ بحاجة إلى محتوى لغوي مُعيَّن.

---

[1] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط4، 2004م، "مادة يسير"، ص 1064-1065.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر– بيروت، 2010م، مج6، "مادة يَسَرَ"، 55/4957-4958.

ومثل ذلك جليٌّ في أعمال مجموعة اللُّغويين في العصر الحديث، حيث أشار أكثرهم إلى ما تقتضيه المرحلة التَّعليميَّة وما يحتاجه المتعلِّم من مادَّة تعليميَّة، تكون كفيلة بتحقيق السَّلامة اللُّغويَّة التي تُوصل إلى المعاني المقصودة، قديمها وحديثها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ المصطلح قد ارتبط عمومًا بالمحتوى النّحوي تحديدًا ولعلَّ مردَّ ذلك، هو ما عَلِقَ به من شوائب كثيرة، جعلت من تعلُّمه أمرًا صعبًا.

- **التّيسير النَّحوي:**

اختلف مفهوم التّيسير عند أهل العلم بالنّحو عمَّا جاء به اللّغويون، فمنهم من جعله مرادفًا للاختصار مثلما ذهب إليه القدامى، ويقول "**خلف الأحمر(ت 180هـ)**": «لما رأَيْتُ النَّحوِيّين وأصحاب العربيّة أجمعين قد استعملوا التَّطويل وكثرة العِلَلِ، وأغفلوا ما يحتاجُ إليه المتعلِّمُ المتَبلِّغ في النَّحوِ من المُختصَرِ والطُرُقِ العربيّة، والمأخذ الَّذي يَخِفُّ على المبتدئ حِفْظُهُ، ويعملُ في عقله ويُحيط به فَهْمُهُ، فأمْعنْتُ النَّظر والفِكْرَ في كتابٍ أُؤلِّفُه، وأجْمَعُ فيه الأُصُولَ، والأدواتِ، والعواملَ على أُصُولِ المُبتدئين، ليَسْتَغْنِيَ به المُتعلِّمُ عن التَّطويل، فعملت هذه الأوراق».[1]

لذا بدا لي أنّ الأصُول الّتي اتَّبعها القدامى من تطويل، واعتمادٍ للعلل كانت دافعًا أساسيًا لكتابة المختصرات المقتصرة على منهج جديد لعرض المادَّة النَّحويَّة التي يحتاجها المتعلِّم المبتدئ.

وجاء التَّيسير في صورته الجديدة مع "**شوقي ضيف**" من خلال مؤلَّفاته، والَّذي سلك منهجًا يُبْرِزُ فيه الأسس التي ينبغي أن يُرتَّب تبعاً لهل أبواب النَّحو، حيث يقول: «...وكُنْتُ قد وضعتُ بين يدي تحقيقي لكتاب الرّد على النحاة مدخلا طويلا اقترحت فيه تصنيفًا جديدًا للنحو يُذَلِّلُ صعوباته...».[2]

[1] مقدمة في النَّحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم،1961م، ص 33-34.
[2] تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص 3-4 (مقدمة الكتاب).

من خلال هذين المفهومين للتَّيسير،نجده يهدف إلى تقريب مادة النّحو العربي نفسها إلى أذهان المتعلِّمين في أبسط صورة، من خلال الابتعاد عن التّعليلات والفلسفيّة، واللُّجوء إلى اعتماد المختصرات والتَّبويب النّحوي.

بَيْدَ أنّ آخرين رأوا أنّ التَّيسير أبعدُ من اقتصاره على الاختصارات والشروح، إذْ هو: «عرضٌ جديد لموضوعات النّحو، يُيَسِّر للنَّاشئين أخذها واستيعابها وتمثُّلها، ولن يكون التَّيسير وافيًا بهذا ما لم يسبقه إصْلاحٌ شاملٌ لمنهج هذا الدَّرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل»[1].

وهذا وفق ما جاء به "**المخزومي**"،ويقصد به تناول الموضوعات النَّحويَّة، وعرضها بما يتناسب والعصر، وبما يستوعبه ذهن المتعلِّم.

إنَّتيسير النّحو ليس موضوعه الأساس هو المضمون، أو ما يُسمَّى بالمادّة النّحويَّة، وإنَّما يتعلَّق بكيفيَّة تعليم النّحو، ووضع حلول لتخفيف مسائله على البّاحث أو المتعلِّم.

ومثلما جاء به "**بن تواتي**"[*]، فالتّيسير هو: «تبسيط الصُّورة الَّتي تُعرَض فيها القواعد على المتعلِّم، أي التَّبسيط في كيفيَّة تعليم النّحو لا في النَّحو ذاته، لأنَّه علمٌ محضٌ، لا يُعْقَل حذف بعض قوانِينِهِ وعِلَلِهِ»[2].

II. ظاهرة تيسير النّحو العربي بين اختلاف المصطلحات:

اختلف الباحثون في دراساتهم التَّيسيريّة النّحويّة حول المصطلح التّيسيري الأنسب، فهم يتحدّثون عن التَّيسير، ويستعملون التَّجديد، والإحياء، والدَّعوة لإصلاح النّحو، وغيرها...

فَاخْتَارَهَا بعضهم لتَكُون عناوين مؤلَّفاتهم مثل:

---

[1] مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1986م، ص15.

[*] ابن التواتيالتواتيعمل في حقلالتربية والتعليمأكثر من 36 سنة وفي مختلف الأطوار التعليمية (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) درّس أكثر من 14 سنة ولا يزالبجامعة عمار ثليجيبالأغواط؛ وأشرف على العديد منالمذكرات العلمية.

[2] يُنظر، جلالي بوترفاس، تيسير النّحو العربي في منظور المجامع اللّغوية العربية (المجمع اللّغوي السوري نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في: النّحو والصّرف، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها 2013 – 2014، ص20.

- "تيسير النَّحو العربي قديما وحديثا": لشوقي ضيف.
- و"نحو التَّيسير": لأحمد عبد الستّار الجواري.
- و"تجديد النحو العربي": لعفيف دمشقية.
- و"إحياء النحو": لإبراهيم مصطفى.
- و"في إصلاح النحو العربي": لعبد الوارث مبروك سعيد.

وهي مصطلحات حديثة لم يتداولها القدماء، وهذا لا يُجْزِم العمل التَّيسيري الَّذي قاموا به حول قضيَّة تيسير النَّحو، وإنَّما اعتمدوا مصطلحات أخرى جعلوها عناوين مؤلفاتهم، ومن ذلك: الموجز في النحو "**لابن السرّاج(ت316هـ)** "،والمهذّب في النّحو "**لابن كيسان(ت 299هـ)**" والتُّفاحة في النّحو "**لأبي جعفر النحاس(ت338هـ)** "، والمختصر في النحو "**لأبي منصور الجواليقي(ت 540هـ)** "،ولعلَّ أهم الفروقات التي تشُدُّ انتباه الدّارس بين المؤلفات التّيسيرية القديمة: أنَّ الأُولى منها تحمل عناوينها البعد التَّعليمي لمادة النّحو، أمَّا الثَّانية فتحمل البُعد النظري له.

ومن خلال المحاولات التّيسيرية للنّحو العربي في العصر الحديث، وجدتُ مصطلحات مختلفة يُقصد بها التّيسير، حاولت الوقوف عند أشهرها استعمالا، وتداولًا ومحاولة معرفة المعاني اللّغويّة والاصطلاحيّة لكلٍ منها على النَّحو الآتي:

1- التَّجديد:

أ- لغة:

ورد في لسان العرب[1]:«يقال: شَيْءٌ جديدٌ، والجمع أجدَّة وجُدُدٌ وجُدَدٌ. وقال أبو عليٍّ وغيرُهُ: جدَّ الثَّوْبُ والشَّيءُ يَجِدُّ، بالكسر، صَارَ جَديدًا، وهو نقيض الخَلَقِ. وكِسَاءٌ مجدَّد: فيه خُطُوطٌ مختلفة. ويُقالُ: كَبِرَ فلانٌ ثُمَّ أصاب فرحة وسرورًا فجدَّ جَدَّه، كأنَّه صار جديدًا. والجِدَّة: مَصْدَرُ الجَديد».

[1]ابن منظور، لسان العرب، مج1، مادة "جَدَدَ"، 56/7 – 563.

وجاء في الوسيط[1]:«جَدَّد الشَّيء: صَيَّره جديدًا، واسْتَجدَّ الشّيء: جديدًا: استحدثه وصيَّره جديدًا».

بالنّظر إلى المعنى اللغوي فإنّ النّحاة يهدِفون إلى تقديم النّحو في هيأةٍ جديدةٍ، بعد إلباسه ثوبَ التَّجديد لِيَبْدُوَ في أفضل حالٍ.

ب- اصطلاحا:

ورد في مقدِّمة كتاب تجديد النّحو العربي: «وإنّنَا لعلى يقين من أن أول خطوة في السبيل الذي رسمناه هي أنْ نحاول تيسير النحو لطلاب العربيّة والنّاطقين بها. ولا نعتقد أنَّ ذلك يمكن أن يتمَّ إلا بتخليص لغتنا مما رافق تاريخها من «محنّطات» وما كبلوها به من إرهاق وأعنات من خلال مسيرتها الطويلة».[2]

ويهدف "**عفيف**" في خطوته هذه إلى تجديد النحو العربي والحرص على بقائه حيًّا ينمو ويتطوَّر مع العصور، حرصًا على بقاء اللُّغة العربيّة، متلألئة بين مثيلاتها من اللُّغات الحيَّة، بدافع الغيرة عليها والخروج فيها بجديدٍ.[3]

وقد ارتبط مصطلح التّجديد بأُسُسٍ مختلفة، دعا إليها "**شوقي ضيف**" في مقدمة كتابه "تجديد النحو"، مُوَضِّحًا إيَّاها في قوله: «...وضع تصنيف جديد للنّحو من خلال: إلغاء نظريّة العامل، إعادة تنسيق أبواب النّحو، إلغاء بعض الزّوائد، وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب في النحو، حذف زوائد كثيرة فيه، إضافة أبواب ضرورية...»[4].

ممّا سبق يظهر أنّ فكرة التجديد قديمة قدم النّحو، فيعمد المجدِّدون إلى دراسته وفق منهج ومنظور جديد، والتّمحيص في النّحو العربي القديم والعمل على إزالة الغموض والتّعقيد الذي يحتويه

[1] معجم الوسيط، مادة "جَدَدَ"، ص109.

[2] عفيف دمشقية، تجديد النّحو العربي، معهد الأنماء العربي، فرع لبنان، ط جديدة، 1981م، ص6.

[3] يُنظر،مر.ن، ص6.

[4] ينظر، تجديد النحو، ص3 – 4 – 5.

وتقديمه في صورة جديدة مشحونة معرفيا، قصد التّيسير للنّاشئة، فالتّجديد يمسُّ المادّة والطريقة معًا أي المساس بجوهرها وأُسُسِها، وفق الطّرائق التّعليميّة الحديثة.

2- الإحياء:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب: «والحيُّ مِنْ كُلِّ شيءٍ: نقيض الميّتِ، والجمع أَحْيَاءٌ .وأَحْيَاهُ جعله حيًّاوفي قوله تعالى: «أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحِيِي المَوْتَى»[1]» [سورة القيامة، الآية 40]

وورد في معجم الوسيط[2]:«يُقال: حَيَّ يَحْيَا فهو حيٍّ. (أَحْيَا) القومُ: أَخْصَبُوا، وحَسُنَت حَالُ مَوَاشِيهِم، والله فُلانًا: جعله حيًّا والله أرض: أَخْرَجَ فِيهَا النَّبَاتَ، وفي التّنزيل العزيز: «فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فأحيَيْنا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا»». [سورة فاطر، الآية 9]

فالمعنى اللّغوي لكلمة "الإحياء" يحمل دلالة إيجابيّة توحي بالنّماء والحياة، وهذا ما قصده النُّحاة، وهو إحياء النَّحو العربي بعد الجُمود الذي مَسَّهُ.

ب- اصطلاحا:

لعلَ أوّل من اعتمد مصطلح الإحياء في تيسير النّحو نجد **"إبراهيم مُصطفى"**، ضمن كتابه "إحياء النحو"، حيث ورد في مقدّمته ما دلّ على ذلك،حيث يقول: «وإذا المسألة التي يدرسها من مسائل النَّحو قد أصبحت عنده كائنًا حيًّا له تاريخه، فهو يتتبّع هذا التّاريخ من أصوله»[3].

فَالكتاب لا يَعْرِضُ علمًا ميّتًا، وإنَّما علمًا حيًّا يبعث الحياة في الذَّوق، يُحْيِ النَّحو لأنّه يُصْلحُهُ ويُنَبِّهُ إليه من غفلوا عنه.[4]**"فإبراهيم مصطفى"** عَمَدَ إلى إحياء النحو وفق أصوله.

وضع **"إبراهيم مصطفى"** هذا الكتاب رغبةً في تغيير المنهج التّقليدي الذي تداوله النُّحاة والذي يَتَّصف بالشَّكلية في دراسة النّحو، مع استبعاد كل ما له صلة بالمعنى، فيقول: «كان سبيل

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مج2، مادة "حَيَا"،1076/12.

[2] معجم الوسيط، مادة "حَيِيَ"، ص213.

[3] إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر– القاهرة، 2012م، ص10.

[4] يُنظر، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص12.

النحو موحشًا شاقًّا، وكان الإيغال فيه يَنقض قواي نقضًا، ويزيدني من النّاس بُعدًا، ومن التّقلب في هذه الدنيا حرمانًا، ولكن أملاً كان يزجيني ويحدو بي في هذه السّبيل الموحشة؛ أطمع أن أُغَيِّرَ منهج البحث النّحوي للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلِّمين إصْرَ هذا النَّحو، وأُبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تُقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»[1].

انطلاقا من هذا القول، نتوصَّل إلى أنّ مفهوم الإحياء عند **"إبراهيم"** يتمثَّل في تقريب المادة اللّغوية إلى ذهن المتعلِّمين وفق أصول اللّغة العربيّة اليسيرة وأساليبها المنهجيَّة.

3- الإصلاح:

أ- لغة:

ورد في لسان العرب[2]: « صَلَحَ. الصَّلاح ضِدُّ الفسادِ، صَلَحَ يَصْلَحُ ويَصْلُحُ صَلَاحاً وصَلُوحاً، وهو صَالحٌ، والجمع صُلَحَاءٌ وصُلُوحٌ. والإِصْلَاحُ نقيض الإِفْسَاد، والاسْتِصْلَاح نقيض الاسْتِفْسَاد، وأَصْلَحَ الشَّيءَ بعد فسادِه: أَقَامَه. وفي التّهذيب: تقول أَصْلَحْتُ إلى الدَّابَة إذا أحسنت إليها».فالإصلاح لا يكون إلاَّ بعد فسادٍ، فيقوم بتقويمه وإحسانه.

كما ورد في المعجم الوسيط[3]: «صَلَحَ – صَلَاحاً وصُلُوحاً: زَالَ عنه الفساد. وأَصْلَحَ في عمله أو أمره: أتى بما هو صَالحٌ نافعٌ. والشَّيء: أزال فساده».

إذن فمصطلح الإصلاح لم يخرج عن معنى إزالة الفساد عن شيء ما، وهذا ما قصده مستعمليه، فاطِّلاعهم على مختلف المؤلفات الخاصة بتيسير النّحو، وجدوا فسادًا في المادة النّحويّة وسعوا إلى إصلاحها وتقويمها، وتخليصها من التّعقيدات من خلال بعض التغييرات وإعادة عرضها على نحوٍ جديد يُراعي طبيعة المتعلِّمين وحاجاتهم التَّعليميَّة المتدرّجة.

---

[1] يُنظر، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ص13.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مج4، 28/ 2479.

[3] معجم الوسيط، مادة "صَلَحَ"، ص520.

ب- اصطلاحًا:

يرمي الإصلاح إلى تيسير النّحو العربي بعد تخليصه من التّراكمات والتّعقيدات التي أصابته.

استعمل"**عبد الوارث**" هذا المصطلح في كتابه "في إصلاح النحو العربي"، سعيا منه إلى فكِّ التّعقيدات النّحويّة وإزالة الغموض الذي انْصَبَّ عليه، فقال: «اخترت "محاولات إصلاح النّحو العربي في العصر الحديث" موضوعًا لهذه الدِّراسة. ونظرًا للصلة الوثيقة بين القواعد النَّحويَّة والكتاب الذي يعرفها خاصّة في الميدان التّطبيقي وما لمنهج الكتاب وأسلوبه من أثر في تعقيد المادّة النّحويّة المقدمة أو تيسيرها، كان من الضّروري أن أتناول – كنوع من التمهيد – محاولات إصلاح الكتاب النحوي ذاته في نفس الفترة»[1].

لم يكن إصلاح "**عبد الوارث**" من عدمٍ وإنَّما قام على دراسة نقديّة لجملة محاولات إصلاحية، كونها تختلف في المنهاج المعتمد والأسلوب المستعمل، مما أثَّر وزاد تعقيد النَّحو رغم ضروريَّته في تعليم اللّغة.

III. الفرق بين النّحو العلمي والنّحو التّعليمي:

وجدتُ أنَّه من الجدير بالذّكر ونحن بصدد موضوع التّيسير النّحوي، التّفريق بين النّحو العلمي والنّحو التّعليمي:

1- النّحو العلمي:

يتمثَّل النّحو العلمي في القواعد والمعايير التي وضعها النّحاة الأوائل، حيث تقول "**خولة طالب الإبراهيمي**": «فالنّحو العلمي هو نظريّة اللّغة يجب أن يكون معياريًا، بل عليه أن يكون علميًا موضوعيًا، يصف أنحاء اللّغة ولا يفضِّل فيها أي منها وأي تأدية على أخرى، إذ إنَّه يعتمد على كل ما هو موجود في كلام العرب أي ما نطق به العرب فيُبتُّ في لغتهم»[2].

---

[1] يُنظر، خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يرتكز عليها تعليم النحو و البنى التركيبية، رسالة ماجستير إشراف: عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر1977، ص205.

[2] مر.ن، ص.ن.

أي إنّه يتمثّل في مجموعة المعلومات والمعارف، فهو ذلك العلم التّحليلي التّخطيطي الذّي يتعمق فيه المتخصّصون، بهدف وصف الظّواهر النّحوية وتفسيرها تفسيرًا علميًا دقيقًا.[1]

فهو نحو تخصُّصي يقوم على نظرية لغويّة، ويُعدُّ نشاطًا قائما بذاته.

2- النّحو التّعليمي:

يُعدّ نحوًا وظيفيًا تساعد معرفته على التحكُّم في اللّغة عند الفرد، حيث يَستعمل مختلف البُنى التّركيبيّة بطريقة آليّة قياسيّة وإبداعيّة في الوقت ذاته، حيث تقول"**خولة طالب**": «أمَّا النحول التعليمي فهو نحو معياري يعتمد على معيار أي على نموذج لغوي معيّن للتفرقة بين الخطأ والصواب في كلام المتعلمين»[2].

فالنحو التّعليمي هو مجرّد تطبيق لمجموعة من قواعد وظيفيّة نحويّة يهتم بها المختصّون في التّربية والتّعليم.

يقول"**أحمد بلحوت**":«إنَّ الاستخدامات المنهجيّة للنّحو العلمي تختلف عنها في النّحو التّعليمي فالعالم يسعى في دراسة اللّغة إلى اكتشاف نظامها، ويستخدم وسائل علميّة موضوعيّة للوصول إلى النتائج، بينما المبرمج للمحتوى يستخدم هذه النتائج بطرق خاصّة قصد تمكين المتعلِّم من اللّغة»[3].

ومن ثمّ فإنّ النّحو العلمي والنّحو التّعليمي بمثابة وجهين لعملة واحدة، لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنّهما كلٌ متكامل أحدهما نظريّ و الآخر تطبيق له.

---

[1] يُنظر، خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يرتكز عليها تعليم النحو و البنى التركيبية، ص205.

[2] مر.ن، ص.ن.

[3] النحو المدرسي في الجزائر في ضوء نظريات النحو العربي في المرحلة الثانوية و الطور الثالث من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير إشراف الدكتور مصطفى حركات، الجزائر، 1992، ص141.

IV. التّيسير النّحوي بين القدماء والمحدثين:

1- القدماء:

أدّى حرص العلماء واللُّغويين القدامى إلى تمييزهم الواضح بين مستويين من النّحو؛ مستوى نظري تحليلي، ومستوى تربوي تعليمي، فكانوا على وعيٍ تامٍّ بضرورة وجود مؤلَّفات نحويّةٍ تعليميّةٍ واضحةٍ تُناسب الفئات المختلفة من المتعلمين والنَّاشئة، والَّتي تتمثَّل في إعداد مختصرات، ومتون مُعتمدين في ذلك على مبدأ التّدرج والانتقاء، فتجنَّبُوا كثيرًا من المسائل الخلافيَّة، ولم يتعصَّبوا لمدرسة نحويَّةٍ معيّنَةٍ، بل ركَّزوا على الموضوعات المذهبيَّة، وهكذا خلت مؤلفاتهم من الإسراف في التَّفصيل والتَّفسير، والولوع بالاستشهاد، والتَّعليل[1]، لأنّ غرضهم هو تقريب النّحو من عقول المتعلِّمين.

أ- الأوائل:

اشتدَّت الحاجة منذ بادئ الأمر إلى وضع متون وملخّصات لكتاب سيبويه، الذي اتَّسم بالتَّعقيد، والعمل على اختصار محتواه، ومن بين الذين انتهجوا هذا السَّبيل:

- **الزَّجَّاجي (ت 340هـ) بكتابه «الجُمل»:**

حظي كتاب الجُمل بشهرة قلَّما حظي بها كتابٌ نحويٌّ آخر، إذْ أقبل عليه طُلاَّب النّحو في مختلف الأقطار العربيَّة، وأقبل عليه العلماء يضعون عليه الشُّروحات والتَّعليقات، أو يشرحون شواهده، ويعود سبب اهتمام العلماء به إلى كونه كتابًا مختصرًا يشمل أبواب النَّحو والصَّرف كافَّة خاليًا من التَّعليلات الفلسفيّة ومرتَّبَ الأبواب.[2]

وضَمَّالكتاب خمساً وأربعين ومائة بابٍ، تناولت أبواب النَّحو والصّرف والأصوات والتأريخ والضّروريات الشعريّة، فهو كتاب جامع مفيد.

---

[1] يُنظر، محمد صاري، تيسير النَّحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النَّحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص191.

[2] يُنظر، إميل بديع يعقوب، شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن عصفور الإشبيلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م،10/1.

وكان المؤلِّفُ فيه يُكثر من الشّواهد القرآنيّة الكريمة والشعريّة والأمثلة، ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التَّحليل والتّعليل، ويبدو الأسلوب التَّعليمي واضحًا كونه يُراعي مستوى المتعلِّمين، إذ يُنهي الزجاجي كل باب بما يفيد ذلك.

ولعلَّ هذا المنهج يشهد على سهولة منهج التّأليف في علم النَّحو في العصور المتقدِّمة، وخُلُوِّه من الحدود المنطقيّة الجافَّة أو التّفريعات الَّتي تميل إلى الافتراضات، وتَنْأَى عن صفاء لغتنا العربيّة واستخدامها[1].

سار "**الزجاجي**" في ترتيب كتابه على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحويّة وصرفيّة وصوتيّة وخلط بين المجاميع النّحوية والصّرفية، وأخَّر الموضوعات الصّوتية وجمعها في آخر الكتاب، لكنَّه كان يُداخل بين الموضوعات اللّغوية المختلفة لتوضيح موضوعه الرئيس الذي يكون بصدد عرضه[2].

اتَّسم الكتاب بالاختصار، والسهولة، والشموليّة، كونه يعالج جملة من قضايا اللُّغة العربيّة قصد تيسيرها على المتعلِّمين.

وبالنّسبة للمصطلحات النّحويّة التي اعتمدها "**الزجاجي**"، فهو يستخدم المصطلحات البصريَّة أحيانًا كثيرة، ولكنّه يورد المصطلحات الكوفيّة أحيانًا أخرى، فمن المصطلحات الكوفيَّة: فعل في الحال يُسمى الدائم، .... وهذا ما يؤَكِّد ما ذهب إليه مَنْ كَتَبَ عن الزجاجي من أنّه أخذ بمبدأ الاختيار من المدرسة البصريّة و المدرسة الكوفيّة، وهي نزعة بغداديّة.[3]

---

[1] يُنظر، الزجاجي، الجُمَلِ في النّحو، تح وتق: عَلي توفيق الحَمَد، كلية الأداب– جامعة اليَرموك، إربد – الأردن، دار الأمل، ط1 1984م، ص18، 19.

[2] يُنظر، مر.ن، ص21.

[3] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

- **أبو علي الفارسي (ت 987هـ) بكتابه "الإيضاح":**

عُرف أيضا باسم: "الإيضاح العضدي"، لأنَّ فيه تمييزًا عن الكتب الكثيرة التي أُلِّفت باسم "الإيضاح"، والمعروف أنَّ أبا عليٍّ قد ألَّف هذا الكتاب لعضد الدَّولة[1].

ويتكون الكتاب من مائة وستين بابًا وينقسم إلى قسمين: القسم الأول في النحو والقسم الثاني التّكملة وهي في الصَّرف. وهو مرتب ترتيباً منهجياً يجمع بين المتجانس من الموضوعات، فهو مختصر لكتاب سيبويه، وقد ألمَّ بما فيه في نظام علمي واضح، وبأسلوبٍ أقرب إلى ما نعرفه الآن من تقسيم وتعبير، واصطلاحات في هذا العلم[2].

والتّرتيب الّذي آثره **"أبو علي الفارسي"** في كتابه "الإيضاح" هو ترتيبٌ بصْريٌ، واصطلاحات بصْرية وما فيه من مسائل النّحو جاء على مذهب البصْريين[3].

ويعرض فيه أبواب النحو بحسب تأثُّرها بالعوامل من حيث الرّفع، والنّصب، والجرّ في الأسماء ثُمَّ من حيث الرّفع والنّصب والجزم في الأفعال، وبين هذين يَذكُر التَّوابع.

والكتاب على الرّغم من اختصاره فقد حفل بالشَّواهد النَّحويَّة الفنيَّة وجمع ما تفرق في كتب المتقدمين بأسلوب سهل واضح، وعباراتٍ مشرقةٍ تكاد تخلو من الغريب والتّعقيد[4].

نال الكتاب شهرةً واسعةً لا تقلُّ عن كتاب **"سيبويه"**، أو الجُمل لـ**"الزجاجي"**، فقد كان يُؤخَذُ به في مختلف الدِّراسات والتَّحليلات النّحويَّة، كما لقي اهتمامًا كبيرًا تجلَّى في مجموعة الشّروحات.

ب- المتأخرون:

سلك المتأخِّرون في نظم كتبهم التَّيسيريَّة شكلين أساسين، تمثَّل الأوّل في تأليف المختصرات والمتون النّحويَّة، وتمثَّل الثّاني في شكل كتب وآراء نحويَّة تيسيريَّة، ومن بين هذه المؤلفات نجد:

---

[1] يُنظر، الإيضاح العضُدي، تح وتق: حسن شاذلي فَرْهودْ، كلية الأداب- جامعة الرياض، ط1، 1969م، 1/ ح (مقدمة الكتاب).

[2] يُنظر،الفارسي،ص.(ط).

[3] مر.ن، ص.(ى).

[4] مر.ن، ص.(ك).

- **ابن مالك (ت 672هـ) في "الألفية":**

وهي خلاصة للمنظومة المسمَّاة: "الكافيّة الشافيّة"؛ والتي بلغ عدد أبياتها حوالي ثلاثةَ آلاف بيت، قام النّاظم باختصارها في منظومته المسماة "الخلاصة"، والتي بلغ عدد أبياتها حوالي ألف بيتٍ، وتُعرف بالألفية[1].

تقع الألفية في (1002) بيتٍ على بحر الرَّجز توزَّعت فيها أبواب علم النَّحو والصَّرف بشكل شبه كامل، جاءت في مقدِّمةٍ تبدأ بحمد الله والصَّلاة على نبيّه ثم ذكر الأرجوزة التي اقتدى بها **"ابن مالك"** وهي أرجوزة (ألفية) ابن مُعْط.

يبدأ**"ابن مالك"**ألفيته بالحديث عن أبواب النّحو وفصوله، حيث بدأها بأقسام الكلام، وما يتألَّف منه، وختمها بباب الإدغام، وقد ضمّ **"ابن مالك"** في ألفيته آراءه النَّحوية النّهائيَّة وتخلَّى عن آرائه السّابقة وأثبت فيها ما يرى صحّته.[2]

جاءت فصول الألفية ذات لغةٍ صعبةِ الفهم في نَظْمِهَا، حافلة بالمعاني مُنسَّقةَ الأحكام، مليئةً بالقواعدِ النّحويّةِ وأصولها، ومع ذلك كانت فيها مظاهر رغبة **"ابن مالك"** واضحة وجليَّة من أجل التّيسير والتّسهيل، وظهر فيها العديد من مظاهر هذا التّيسير[3].

عُدَّت الألفية من أعظم الوسائل التَّعليميَّة الّتي اتَّبعها العلماء من أجل تعليم النّحو العربي وتسهيله وتذليل صعابه؛ لذلك كانت هذه الألفيّة وغيرها من الشعر التَّعليمي تهدف بالدرجة الأولى[4] "إلى التَّيسير على المتعلمين، إلى جانب اتجاهه التَّجديدي في الوسائل التَّعليميَّة"[5].

---

[1] يُنظر، جيلالي بوترفاس، تيسير النّحو العربي في منظور المجامع اللّغويَّة العربية (المجمع اللّغوي السوري نموذجا)، ص52.

[2] يُنظر، فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة ماجيستر في اللغة العربيَّة وآدابها بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس – فلسطين، 2006، ص156.

[3] يُنظر، مر.ن، ص157.

[4] يُنظر، فادي صقر أحمد عصيدة، مر.س ص157.

[5] ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحويّة، دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص7.

اعتُمد في منهج المنظومة النّحويَّة طريقة الاختصار والشُّمول، وهو منهج ذو أبعاد تعليميَّة معياريّة ذات اتجاه يُعدُّ مزيجًا للاتِّجاهات النّحويّة التي ظهرت في البيئات العلميَّة العربيَّة، ومحور منظومة **"ابن مالك"** هو المعمولات، وهذه النَّظرة القائمة على محور المعمولات كانت نظرة تعليميَّة مناسبة للفكر لما فيها من ترابط بين المسائل في الأبواب وذلك يُسهِمُ في تدريب المتعلِّم على التّرتيب الذّهني وعلى التَّذَكُّر أيضا.[1]

ومنه جاءت الألفية لتُحْيِ النحو في صورة جديدة "نظم الشِّعر النّحوي"، كما جاءت لتُسَهِّل على المتعلِّمين حفظ القواعد النحويَّة، والأحكام، والمصطلحات التي اتّصفت بالتّعقيد والغموض والتّطويل.

- **ابن مضاء القرطبي (ت 1196م) في كتابه "الرد على النحاة":**

لعلَّ التَّيسير الَّذي أخذ منحًى مُختلفا هو ما أتى به **"ابن مضاء"** في كتابه "الرّد على النُّحاة" فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل والمعمولات حتى يتخلَّص النّحو من كلِّ ما كان يشُوبُه من تأويل النّصوص.[2]

فورد في مقدَّمة الكتاب قوله: «وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النَّحو ما يستغني النَّحويُّ عنه، وأُنَبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[3].

والمقصود من كلامه الثورة التي قام بها وهي "إلغاء نظرية العامل"، التي في نظره تجرُّ وراءها حشدًا من العلل والأقيسة لأنَّها تُفَسِّر ظنونا مبهمة، ويُرجع العامل في الكلام هو المتكلِّم نفسه.ويظهر هذا جليا في مقدمة كتاب "الرد على النحاة" في قول **"شوقي ضيف"**: «وهل يستطيع

[1] يُنظر، ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النّحويّة، ص265.

[2] يُنظر، ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربية في القاهرة عام 1984م، جامعة الإسراء – كلية الآداب، ط1، 2008م، ص220.

[3] الرد على النحاة، نشر وتح: الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي – القاهرة، ط1، 1947م، ص18.

أحد أن يُنكر ما يقوله ابن مضاء، من أنَّ الذي يضع الظواهر النحويَّة في الكلمات، من رفع ونصب وجر، إنَّما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه النحاة ...»[1].

تضَمَّن هذا الكتاب أربعة فصول تتعلَّق كلّها بالمجال النّحوي[2].

أولّها: إلغاء نظرية العامل وما يتعلّق بها من تقديرات مختلفة[*].

ثانيها: الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث.

ثالثها: إلغاء القياس.

ورابعها: دعوة إلى إلغاء التمارين غير العمليّة.

جميع هذه القضايا تمثِّل جوهر النّحو العربي وأسسه التي بنى عليها النحاة الأوّلون دراساتهم.

- **منهج القدماء في الدّراسات النّحويّة:**

أسّس اللّغويون العرب القدماء منهجم على مبدأ التّقصي في الواقع اللّغوي انطلاقا من معاينة الحدث الكلامي، وتتبّع الأداء الكلامي المنجز فعلا، وميّزوا بين الوصف القائم على الملاحظة المباشرة في البيئة اللُّغويّة من ناحية، واستنباط الأحكام والعلل من الحدث الكلامي أو المدونة الّتي وصفها من ناحية ثانية، وقد أشار "**السيوطي**" في مزهره إلى هذه المنهجية[3]، حيث يقول: «اعلَمْ أنّ اللّغوي شأنه

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص أ (مقدمة الكتاب).

[2] يُنظر : مص.ن، ص14، 17.

[*] قسّم ابن مضاء العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام: قسم حَذف لعلم المخاطب به قوله تعالى: «وَ قِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»، [سورة النحل-30] يعني أنزل خيرًا. قسمٌ حُذف، والكلام لا يفتقر إليه، مثل (أزيدًا ضربته) فإنّ النحاة يقدِّرون عاملا محذوفًا عمل النَّصب في (زيدًا) وهو عامل يفسره الفعل المذكور، على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال، وقاعدتهم: أنّ كل منصوب لابد له من ناصب. أمَّا القسم الثالث فهو أكثر عنتا من الثاني، إذ النحاة يقدِّرون عوامل محذوفة "لو أنّها أظهرت لتغيَّر مداول الكلام، كتقديرهم في باب النداء أنّ المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ولو قال المتكلِّم (أدعو عبد الله) بدلا من (يا عبد الله) لتغير المدلول، أصبح خبرًا بعد أن كان إنشاء.

[3] يُنظر، بلقاسم دفة، النحو العربي بين التَّقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، العدد الخامسمارس 2006م، ص67.

أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأمَّا النّحويّ، فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللّغوي ويقيس عليه»[1].

هذا يُبَيِّن أنّ القدماء بنوا دراساتهم على مبدأ جمع اللّغة وتدوينها ومن ثم استنباط القواعد النّحويَّة والقياس عليها.

وتسلّلت إلى دراساتهم مصطلحات الكلام وأصوله ومبادئه، وظنّ النّحاة المتأخرين أن ليس في الإمكان أبدع مما كان، فبالغوا مبالغة شديدة، وأخذوا يعالجون قضايا اللّغة والنّحو معالجة خرجت بهما عن ضوابطها، فعادوا وكأنَّهما من مباحث الفلسفة والمنطق، وهو الأمر الذي جعل النّحو في أغلب الأحيان غريبا عن طبيعة اللّغة وجوهرها. ولذا أصبحت الحاجة ماسّة إلى إنشاء نحو جديد خالٍ مما علق به من شوائب الماضي، بعيدًا عن التّقديرات الفلسفيّة.[2]

إذن الدافع الأول لإحياء النّحو كان الهدف منه تخليص النحو من المنهج الفلسفي الطاغي عليه، وتقديم نحو تعليمي حديث متأثِّر باللسانيات الحديثة، مبني على منهج علمي موضوعي.

2- المحدثون:

مرّ النّحو العربي بعدّة محاولات للإصلاح بغية تيسيره لاستيعابه من قبل المتعلّمين، أي الفئة الناشئة، وهذه المحاولات لم تكن حديثة العهد وإنّما برزت منذ زمن بعيد، غير إنَّها معاصرة المنهج ومن بينها:

- **إبراهيم مصطفى"(ت 1962م) في كتابه "إحياء النحو":**

يُعدُّ كتاب إحياء النحو **"لإبراهيم مصطفى"** من أبرز الكتب التي صدرت في النّصف الأول من القرن الماضي من حيث تأثيرها في الفكر اللِّساني العربي الحديث، فقد بحث فيه المؤلّف عددًا من القضايا المهمة التي شكَّلت منطلقات للنظريَّة النحويَّة العربيَّة منذ نشأتها، كقضايا الإسناد، والإضافة

[1] يُنظر، خليل أحمد عمايرة، في نحو اللّغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م، ص16.

[2] يُنظر، بلقاسم دفة، النحو العربي بين التَّقليد والمناهج اللسانية الحديثة ، ص68.

والمنصوبات، وكما كان تأثير هذا الكتاب قد استمرَّ مدَّة طويلة في طرائق التفكير عند العلماء العرب الذين جاؤوا من بعده[1].

أي إنّ الكتاب جاء لنقد النّظريات النّحويّة التقليديّة طمعًا في تغيير منهج البحث النحوي للّغة العربيّة، وإبدال أصوله سهلةً يسيرةً تُقَرِّب المتعلِّمين إلى لغتهم وفق أساليب موفَّقة.

وورد في مقدمة الكتاب "**لطه حسين**" أنّ "**إبراهيم مصطفى**" وُفِّق في إحياء النّحو حيث يقول: «وأنا أتصوَّر إحياء النّحو على وجهين؛ أحدهما: أن يقرّبه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله، ويجري على تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلَّم، وقلمه إذا كتب. والآخر: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتظهر النّاس إلى أن يُعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه ... إبراهيم لا يعرض علمًا ميتا، وإنَّما يعرض علمًا حيًّ يبعث الحياة في الذوق»[2].

يرى"**إبراهيم مصطفى**" أنّ النّحو فشل في أن يكون السبيل إلى تعليم اللّغة العربيّة، لذا سلك طريقا للقضاء على هذا الفشل، ويتّضح ذلك من خلال قوله: «أطمع أن أُغَيِّر منهج البحث النّحوي للّغة العربيّة وأن أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النّحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»[3].

لم تكن جهود المؤلِّف في كتابه من عدمٍ وإنّما كانت انطلاقته من أصول أحكام النَّحو، وأخذ يتصرّف* فيها تيسيرًا وتسهيلا للناشئة، ويظهر هذا جليًا في قوله: «ولقد تتبَّعت أبواب النّحو بابًا

---

[1] يُنظر، عمّار إلياس البواصلة، المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى (دراسة وصفيّة تحليلية)، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، 2007م، ص7.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص12.

[3] مر.ن، ص13.

* قسَّم إبراهيم مصطفى كتابه على موضوعات تسبقها مقدِّمتان وتتبعها خاتمة، أمَّ المقدمتان فالأولى للدكتور طه حسين، والأخرى للمؤلف، وأما الموضوعات فكانت على النّحو التالي: [حد النحو كما رسمه النحاة، وجهات البحث النحوي، أصل الإعراب معاني الإعراب، الضمة علم الإسناد، الكسرة علم الإضافة، الفتحة ليس علامة إعراب، الأصل في المبني أن يسكّن، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضع أجاز فيها النحاة وجهين، والصّرف].

بابًا، واعتبرها بهذا الأصل القريب اليسير، فصح أمره، واطَّرد فيها حكمه، ثم زدت في تتبع هذا الأصل، فصحَّ لي الحكم واستقام، وبدَّلت قواعد "ما لا ينصرف" ووضعت للباب أصولا أيسر وأنفذ في العربية مما رسم النحاة للباب»[1].

اعتمد"**إبراهيم مصطفى**"مصطلح الإحياء كونه يُقدِّم علمًا قديما في صورة جديدة، وفق منهج لساني عربي حديث، كذلك هو لم يفصل بين علمي النّحو والصّرف أثناء دراسته لأنّهما علمان متلازمان.

- **شوقي ضيففي كتابه "تجديد النحو":**

قدَّم "**شوقي ضيف**" كتابه هذا يُطبِّق فيه التّصنيف الجديد للنحو معتمدًا على الأسس التي توصَّل إليها من خلال تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" "**لابن مضاء القرطبي**" مع إضافة أُسسٍ أخرى ذكرها في مدخل كتابه "تجديد النحو" .

ولذا عُدَّ جانبًا تطبيقيا للمنهج الذي دعا إليه صاحبه من تيسير للنحو وتخليصه من العسر والتعقيد، ونجد هذا واضحًا في قوله: «كان نشري لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة 1947م باعثًا لي على التفكير في تجديد النَّحو بعرضه عرضًا حديثًا على أسس قويمة تصفِّيه وتروِّقه وتجعله داني القطوف للناشئة»[2].

وقد اعتمد "**شوقي ضيف**" في إعادة بناء النحو وفق بناء جديد على ستة أسس؛ ثلاثة منها انتهى إليها فكره عند تحقيق كتاب "الرد على النحاة"، والثلاثة الأخرى نتيجة فكر متجدِّد ورغبته في تجديد النحو العربي، وتتمثَّل في:

1- إعادة تنسيق أبواب النحو.[*]

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص15، 16.

[2] شوقي ضيف، تجديد النحو، ص3.

[*] حذف باب "كان وأخواتها"، حذف باب "ما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس ..."

2- إلغاء الإعرابين التقديري في المفردات والمحلي في الجمل.[**]

3- الإعراب لصحة النطق.[***]

وهي الأسسالتي استخلصها من كتاب الرّد على النحاة.

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو.[*]

بالنسبة لهذا الأساس الرابع أضافه سنة 1977م، عند تقديمه مشروعًا لتيسير النحو إلى مجمع اللّغة العربيّة والذي أقامه أوّلاً على الأسس الثلاثة السّابقة.

5- حذف زوائد في أبواب النحو.[•]

6- زيادة إضافات لبعض أبواب النحو.[°]

أمّا هذين الأساسين الجديدين، فقد اهتدى إليهما وضمّنهما في تأليف كتاب "تجديد النحو".[1]

هذه الأسس يُمكن بها إعادة تصنيف النحو من جديد، تيسيرًا وتسهيلاً للمتعلمين.

والكتاب موزع على مدخل وستة أقسام: قسمين للصرف وأربعة أقسام للنحو. في المدخل بيان لأسس تجديد النحو في الكتاب ومن ثم الأقسام التي تتمثل في[2]:

القسم الأوّل: في نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف.

القسم الثّاني: في أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه.

[**] لا داعي لإعراب في "جاء **الفتى**": الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذّر، بل يُكتفى بأنه فاعل فحسب.
وإلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يُقال مثلا: الجملة خبر محلها الرفع بل يُكْتفى بالقول إن الجملة خبر.

[***] أن لا تُعرب كلمة لا يُفيد إعرابها أيَّ فائدة في صحة نطْقها، ويتضح ذلك في إعراب النحاة كلمة أَنْ المخففة – في رأيهم – من أنّ الثقيلة وأختها كأن المخففة.

[*] وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول به والحال تجمع صور التعبير في كل منها جمعًا واقيًا.

[•] زوائد تتصل بشروط تُعنى عنها الأمثلة، تتصل بصيغ نادرة أو شاذة تتصب بعقد وألغاز لا تكاد تُفهم.

[°] إضافة جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وجداول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، إضافة بيانًا بأنواع الحروف لكثرتها في العربية.

[1] يُنظر: تجديد النحو، ص3، 4، 5.

[2] يُنظر: مر.ن، ص5، 6، 7.

القسم الثالث: في المرفوعات.

القسم الرابع: في المنصوبات.

القسم الخامس: تكملات لأبواب النحو السابقة.

القسم السادس: خاص بالإضافات المتنوعة.

وخلاصة لما سبق؛ يقوم التّيسير عند القدامى على الإنتقاء من مادة النحو، وتجنّب الإطالة والتّعمق في ذكر الأحكام النّحويّة، والاستعانة بالحجج والشواهد في التّوضيح، لهذا كانت جملة تأليفاتهم متمثلة في مختصرات ومتون، بينما التّيسير عند المحدثين عكس ذلك تماما، لأنّهم وجدوا في تلك المختصرات والمتون جملة تعقيدات وغموضات لأنّها خالية من الشروحات والتّبسيطات، فكانت مؤلفاتهم عبارة عن كتب شارحة لجملة القواعد التي يأخذون بها ويُؤيّدونها في تصنيف أبواب النحو العربي الجديد، والوصول بها إلى هدفهم المنشود المتمثّل في تيسير النّحو للمتعلِّمين، وإزالة النّفور الذي يمتلّك أنفاسهم كُلّما وُجِّهوا إلى الدّروس النحويّة، فالاتّجاه التعليمي هو الاتّجاه الطاغي في الجهود النّحويّة الحديثة لأنَّه يمسُّ كيفيّة عرض المادة لدارسيها في صورة مقبولة.

هناك فروقٌ كثيرة بين نحو القدماء المؤسّسين للنّحو، ونحو المتأخرين أصحاب المتون والشّروح والحواشي، لا في المصطلحات وحدها، بل في تطوير مادة النّحو تطورًا آليا، فالقارئ لا يحس إلاَّ أثرًا خفيفا جدًا لنظريّة العامل في كتب القدماء، أما المتأخّرون فقد فتنوا بتلك النّظريّة وطبَّقوها في جميع أبواب النحو[1]، وهذه كانت انطلاقة المحدثين أي من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.

V. أثر المناهج اللسانية الحديثة في تيسير النحو:

تناول المحدثون الدّرس النّحوي في أطرٍ دراسيّة مختلفة ومتنوعة تعدّدت توجهّاتها وقراءاتها لهذا النّحو، ويرى بعض الباحثين المحدثين أنَّ الاتّجاهات أو النَّماذج التي أطَّرت الدِّراسة اللِّسانيّة العربيَّة الحديثة هي نماذج ثلاث: نموذج وصفي، ونموذج توليدي، ونموذج وظيفي، ولكنّ هذا التّحديد لا يحصر جميع الأُطُر الّتي دُرس النَّحو العربي من خلالها، فهناك قراءات مختلفة ومتعدّدة للنَّحو العربي

[1] يُنظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص7،8.

ويمكن أن تُصنَّف كلُّها ضمن الإطار العام لعلم اللِّسانيات، غير أنّ النّماذج الثَّلاث سّابقة الذِّكر هي الأكثر شيوعًا وانتشارًا في أوساط الباحثين العرب[1].

1- المنهج الوصفي: "دي سوسير" "ferdinand De Saussure"

كان منطلق الوصفيين في الغرب نابعًا من قناعة، مفادها أنّ دراسة اللّغة على أساس "المنهج الوصفي" يفرض بالضّرورة تجاوز مبادئ النحو التّقليدي، وإزالة بعض التّقاليد التي رسخها في التّقاليد اللّغويّة بسبب منطلقاته المنطقيّة والفلسفيّة.[2]

انبهر العديد من اللّغويين العرب بالإنجازات التي حقّقتها الوصفيّة بالغرب فكان ذلك حافزًا على تطبيق هذا المنهج على اللّغة العربيّة، ويمكن التّمييز في هذا التّطبيق بين مرحلتين:

- **مرحلة أولى:** تُركِّز فيها الاهتمام على التّعريف بالمبادئ والأفكار اللّسانيّة الجديدة على نحو ما وُجد عند "**إبراهيم أنيس**"، و"**محمود السّعران**"، و"**تمّام حسَّان**".
- **ومرحلة ثانية:** تميّزت بمحاولة بعض الوصفيين الدّفاع عن الفكر اللّساني الحديث، والكشف عن إيجابيّاته نظريًا ومنهجيًا، والمقارنة بينه وبين الفكر اللّغوي العربي القديم.[3]

ومنه أهم ما يُميِّز المنهج الوصفي أنَّه يقوم بدراسة وتفسير الظّواهر النّحويّة بعيدًا عن الفلسفة والمنطق الأرسطي والتّأويلات التي تمسُّ اللّغة.

يهتمّ النّحو الوصفي في إطار علم اللّسانيات الحديثة بتقرير الحقائق اللّسانية، ويفسِّرها في إطار الظّواهر اللّسانيّة ذاتها، فالمنهج الوصفي ينطلق من واقع المادّة اللّسانيّة التي بين يديه، بلا أحكامٍ

---

[1] يُنظر، زكموط بوبكر، الاتجاه التّوليدي في النحو العربي الحديث (دراسة في فكر خليل أحمد عمايرية من خلال كتاب – في نحو اللغة وتراكيبها)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص الفكر النحوي واللسانيات، كلية الآداب واللغات – قسم اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – 2012م، ص34.

[2] يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقِّي وإشكالاته)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، ص225.

[3] مر.ن، ص226.

مسبقة، ولا يتأثر بأحكام خارجة عن الظّاهرة اللّسانيّة، ويستخدم في ذلك نظريات البحث الحديثة بغاية الكشف عن حقائق النّظام اللّساني بكل مستوياته.[1]

ويقوم مبدأ الوصفيّة على التّجربة لا على التّأمُّل أو الحدس في وضع قواعد النحو، واللّساني في هذه المدرسة يتعامل مع حقائق لغويّة هي حقائق اللّسان والتي تكون ملموسة، عكس ما اتّبعه القدماء في معالجة اللّغة تحت ما يُسمّى "القياس".

إضافة إلى أنّ دراسة النّحو في المنهج الحديث يكون على أساس أنّه علم تجريبي- موضوعي يُعالج اللّغة بعيدًا عن كل التّحيُّزات، وذلك بغرض الخروج من عالم التّأويلات والتّعليلات.

فأدَّت الوصفيّة بمبادئها إلى تغيير منهج دراسة اللّغة والتّمحيص فيها لوضع معالم النّحو فمنهجها وصفي تقريري لا يعترف بالتّخمين، وقد كان قبلا وصفي تاريخي متّبع بالفلسفة والمنطق.

2- المنهج التوليدي التحويلي: "تشومسكي" "Noam Chomsky"

نشأ الاتجاه التّوليدي التّحويلي على أنقاض اللّسانيات البينويّة، فقد كان من الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وُجِّهت إلى البنيويين في البحث عن أنموذج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة، وينْحو بالبحث اللّساني منحنى مغايرًا. ومنه تغيّرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقرار للمادّة اللّغويّة وتحليلها إلى الوصف والتّفسير معًا ، والتّفسير هنا يركّزُ على اللّغة من داخلها وليس من خارجها[2].

استطاع التّوليديون العرب الخوض في العديد من القضايا الهامَّة في اللّغة العربيّة، خاصَّة فيما يتعلق بالتَّراكيب، كبنية الجملة ومكوّناتها وترتيب عناصرها، وصيغ التّراكيب وأساليبها، واهتمّ بعض التّوليديين اهتمامًا كبيرًا بالمعنى الذي تتضمّنه التّراكيب وأولوها عناية بالغة، بل وجعله البعض منطلقا لإعادة ترتيب مواد النّحو العربي وأبوابه[3].

---

[1] يُنظر، بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، ص70.

[2] يُنظر، حافظ علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته)، ص261.

[3] يُنظر، زكموط بوبكر، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، ص39.

انصبّ اهتمام التّوليديون على الجملة في وضع قواعد لإعادة كتابة عناصرها ومراعاة جانب المعنى بشكل خاص، ويُعتبر هذا التوجّه أحد سُبل تيسير النّحو العربي.

أدّى انفتاح العرب واطّلاعهم على النّظرية التّوليديّة التّحويليّة، إلى الاستفادة منها في عمليّة التّحليل التي تستهدف بنيات اللّغة العربية، نظرًا لما تحمله هذه النّظريّة من سمات متميّزة وأفكار مغرية، وخصوصًا التي تؤكد على اشتراك اللّغات في خصائص معيّنة[1].

بالنّسبة للتّحليل في نظر هذه النظرية فهي رفضت فكرة المستويات اللّسانية المختلفة، والفصل بينها، لأنّها لا تفصل النحو عن غيره، قصد الوصول إلى نحو أمثل.

يتميز هذا المنهج العلمي بالموضوعية التي تعتمد دراسة الأشكال اللّسانية باعتبارها أنماطًا يسهل وصفها ورصدها من خلال قوانين العلاقات، كما هو الحال في اللّسانيات الحديثة، نحو: المشجّرات في المنهج التّوليدي التّحويلي[2].

تتمثَّل القواعد التّوليدية التّحويلية التي يقوم عليها النّحو في جملة القواعد التي تُعيد الكتابة وتكون حرّة أو مقيّدة، أي إنّها تتقيَّد بسياقات محدّدة، تُسهِّل الشّرح والفهم للمتعلِّمين.

إنّ النّظريّة التّوليدية التّحويليّة تنظر إلى الظّاهرة اللّسانية من ناحية مغايرة تمامًا لنظريّة النّحو التّقليدي العربي، فالنّحو في إطار النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ليس إعرابًا وتعليلا للحركة الإعرابيّة، بل هو مجموعة القوانين والقواعد التي تحكم اكتساب البشر للّغة.

هذه القوانين والقواعد تتمثَّل في الكشف عن النّحو الكلّي (GrammaireUniverselle) وتحديد خصائصه ومميّزاته، وكذا تحديد مضمون الأنحاء الخاصة، وطرق تأليفها وبنائها، والتي من خلالها يستطيع اللّسانيون الباحثون في اللّسانيات التّطبيقيّة من وضع برامج وقواعد لتعليم النّحو والتّحكم فيه[3].

---

[1] يُنظر، زكموط بوبكر، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، ص50.

[2] يُنظر، بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، ص70.

[3] يُنظر، مر.ن، ص73.

أي أنّ النّظريَّة تسعى إلى إرساء جهازها المفاهيمي والاصطلاحي، والعمل على وضع حدود وتعريفات يقوم عليها التّحليل، وهذه المفاهيم تستمدُّ مصطلحاتها من اللّغة، والتي يقوم عليها النّحو العربي الحديث في رصد الظّواهر النّحويّة ووصفها.

إنّ المظهر المنطقي للنّحو العربي القديم أضحى مهما في إطار المنهج التّوليدي التّحويلي الذي تبلور على يد العالم الأمريكي **"نعوم تشومسكي"** في الستّينات من القرن الماضي.

وقد تميّز هذا المنهج بصورتين، هما:

أولا: الصّورة المسموعة (المنطوقة)، والمكتوبة (المقروءة) ويطلق عليها البنية السطحيّة[*] (Structure de surface).

ثانيا: عناصر القدرة اللّسانية لذهن المتكلم في تشكيل الجمل والتّراكيب طبقا للقواعد التّوليديّة التّحويلية، التي تتم في الجملة بواسطة التّرتيب والزيادة والحذف والتّنغيم، ويطلق عليها البنية العميقة[°] (Structure profonde)[1].

إخضاع النّحو العربي لتقنيات اللّسانيات الحديثة وخاصة منها المنهج التّوليدي التّحويلي يُكسبه صفة المرونة في التّركيب، كذلك قابليّة التطوُّر ومسايَرة مختلف المناهج اللّغويّة الحديثة، من خلال جعل بعض قضايا النّحو العربي تستجيب لقواعد النّحو التّوليدي.

استبدلت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة المصطلحات بأخرى غير سائدة، وباتت تنظر إلى اللّغة لا باعتبارها أداة تواصل، وإنّما باعتبارها عددًا غير محدود من الجمل، والنّحو في إطارها ليس إعرابًا وتعليلا للحركة الإعرابيّة، بل هو الكشف عن القوانين والقواعد التي تحكم اكتساب اللُّغة.

---

[*] البنيةالسطحية: هي كل هيكل الشيء ووحدته المادية الظاهرة، وإدراكها أمر متيسر.

[°] البنية العميقة: هي كامنة في صميم الشيء، وهي التي تمنح الظاهرة هويتها وتضفي عليها خصوصيتها، إدراك البنية الكامنة أمر أكثر صعوبة يتطلب استخدام الحواس وإعمال العقل والخيال.

[1] يُنظر، بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة ، ص72.

3- المنهج الوظيفي (النحو الوظيفي): "مدرسة براغ"

يُعَدُّ الإتجاه الوظيفي ثالث اتّجاهات البحث اللِّساني المعاصر، وقد شكَّلت اللِّسانيات الوظيفيّة أحد أشكال التّطورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيويّة لـ"**دي سوسير**" الذي ركزَّ على وظيفة اللّغة باعتبارها وسيلة من وسائل التّواصل، وهو الجانب الذي أولاه أتباعه أهميّة خاصة من خلال دراساتهم للّغة والبحث عن الوظائف التي تؤدّيها عناصرها وأدواتها التّعبيريَّة.

يتجاوز البحث اللّساني في إطاره الوظيفي القدرة النّحوية للّغة إلى القدرة التّداوليّة.

تُعتبر النّظريّة الوظيفيّة نظريّة تداوليّة بامتياز تقوم على التّوفيق بين المقام والمقال، والتي لا تُراجع قضايا اللّغة العربيّة في إطار النّحو الوظيفي من منطلق الأسس الفلسفيّة والإستدلاليّة، بل من منطلق اللّغة الواصفة، لكنَّه لا يُضيف جديدًا إلى تحليلات القدماء إلا من جهة الوصف، ولا يُمكن أن يكون بديلا في النّحو العربي[1].

لا يتجاوز النّحو العربي الوظيفي النّحو التّقليدي تجاوزًا جوهريا كبيرًا فهو يكتفي بالقواعد التقليديّة التي تؤدي الوظيفة الأساسيّة للنحو. "ونقصد بالنّحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسيّة للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل ليسلم اللّسان من الخطأ في النّطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة، أمّا النّحو التخصُّصي فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعّبة، والبحوث الدّقيقة، التي حفلت بها الكتب الواسعة"[2]، ويختلف النحو الوظيفي عن التّقليدي في أنّ النّحو العربي التّقليدي يهتم بالعلاقات المنطقيّة المفسرة لتركيب المفردات، ولم يهتم بالمعاني المتحقّقة من استخدام اللّغة.

[1] يُنظر، حافظ علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ، ص 341-389-411.

[2] يُنظر، إبراهيم عبد العليم، النحو الوظيفي، دار المعارف – القاهرة، 1999، ص(و).

الفصل الثاني:

الآراء النّحويّة التّيسيريّة في كتاب: في النّحو العربي: نقد وتوجيه

I. نبذة عن حياة المؤلّف

II. آثاره و مؤلّفاته

III. مناهجه

IV. موضوع الدّرس النّحوي عنده

V. آراؤه التّيسيريّة في المسائل الإفراديّة

VI. آراؤه التّيسيريّة في التّراكيب الجمليّة

I.نبذة عن حياة مهدي المخزومي:

وُلد الدُّكتور "**مهدي المخزومي**" سنة 1919م، في النّجف الأشرف،[1] وقيل سنة 1917م وقيل غير ذلك.

كان طالبًا في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وقد تخرّج من قسم اللّغة العربيّة سنة 1934م فعاد إلى وطنه "**العراق**" حيث عُيِّن مدرِّسًا لقواعد اللّغة العربيّة بالمدارس الثّانوية أربع سنوات كاملة دلّته التّجربة على جملة من الصُّعوبات التي تَعُوق الدّارسين من الطلاب عن فهم تلك القواعد والإقبال على دراستها، لصعوبة مصطلحاتها، وكثرة المذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيها[2].

وقد أتاحت له وزارة المعارف العراقيّة فرصة ليعود إلى القاهرة، ويتلقى دراسته في جامعتها ففرغ لإعداد بحثه للماجستير، ونوقش فيه وأجيز سنة 1951م، واستمر بعد ذلك يُعدُّ بحثه للدكتوراه، فَتَمَّ وأُجيز سنة 1953م.[3]

II. آثاره ومؤلفاته:

خلّف "**مهدي المخزومي**" آثارًا تشهد بمنزلته في البحث اللُّغوي، والدَّرس النَّحوي والتي تتمثَّل في[4]:

- **الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه:** وهو بحثه الأول في الماجستير أعدّه بإشراف أستاذه "**إبراهيم مصطفى(ت1962م)**"، تقدَّم بها إلى جامعة فؤاد الأوّل بالقاهرة، وقد طُبع الكتاب أكثر من مرّة في العراق، ولبنان.
- **مدرسة الكوفة النَّحويّة ومناهجُها في اللّغة والنّحو:** وهو موضوعه في رسالة الدكتوراه.

---

[1] يُنظر، رياض السّوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النّحوية، دار الرّاية، عمّان- الأردن، ط1، 2009م ص21.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1986م ص5.

[3] مر.ن، ص6.

[4] يُنظر، رياض السّوّاد، مر.س، ص27-28.

- **في النّحو العربي: نقد وتوجيه:** وهو الكتاب الذي عَرَضَ فيه **"المخزومي"** نظريّته النّحوية وموقفه من الفكر النّحوي القديم، وآراءه التّجديديّة.
- **في النّحو العربي: قواعد وتطبيق:** وضُمِّن فيه تطبيق لما رسمه من منهج الدرس النّحوي في الكتاب السّابق، وقد طبعته دار الرّائد العربي، والمكتبة العصرية بلبنان.
- **عبقريٌّ من البصرة:** وهو تعليقاتٌ وإضافاتٌ كان يَرْمي إلى إلحاقها بكتابه (الخليل بن أحمد الفراهيدي)، لكنَّه عدَل عن ذلك، فطبعته دار الشؤون الثّقافية في بغداد سنة 1972م ودار الرّائد العربي في بيروت سنة 1986م.
- **الدّرس النّحويّ في بغداد:** طُبع الكتاب في بغداد سنة 1975م، وفي بيروت سنة 1987م.
- **أعلام في النّحو العربي:** تَرْجَمَ فيه لمجموعةٍ من أعلام النّحو العربي كـ"**الخليل(ت170هـ)**" و"**سيبويه(ت180هـ)**"، و"**الفراء(ت207هـ)**"، وقد طُبع في بغداد سنة 1980م.

III.مناهجه:

وقف **"المخزومي"** على منهجين مختلفين اختلافًا كثيرًا في مقاييسهما لتفسير الظّواهر اللّغويّة والنّحويّة، وأوّل المنهجين منهج علماء البصرة، ورأسهم **"الخليل بن أحمد الفراهيدي"**، وهم يعتمدون على القياس العقلي، ويفسّرون الظّواهر غالبًا تفسيرًا عقليًا محضًا، بدون نظر إلى طبيعة اللّغة، ويتكلّفون الحدود والقضايا المنطقية في تعبيرهم.

وثاني المنهجين منهج علماء الكوفة ورأسهم **"علي بن حمزة الكسائي النحويّ(ت189هـ)"**، وهؤلاء لا يسرفون في القياس إسراف علماء البصرة، وإنَّما يُعوِّلون على ما سُمع من العرب وهو كثير عندهم دون إفراطٍ في القياس، كما أنَّهم يفسِّرون الظَّواهر الإعرابية تفسيراً أدنى إلى طبيعة اللّغة، لا إلى الأقيسة المنطقيَّة.[1]

[1] يُنظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص6.

IV. موضوع الدّرس النحوي عنده:

يرى"**مهدي المخزومي**"، أنّ الدّرس النّحوي يُعالِج موضوعين مهمّين، لا ينبغي أن يُفرط الدّارسون في واحدٍ منهما، لأنّهما معًا يُمثِّلان وحدةً دراسيّةً لا تجزئة فيها.

1- الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التّأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

2- والموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التّعبير التي تستخدم بهذا الغرض، كالتّوكيد وأدواته، والنّفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامّة التي يعبر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول[1].

V.آراؤه التّيسيريّة في المسائل الإفراديّة :

1- المرفوعات:

ضمَّ النّحاة مرفوعات العربية في بابٍ واحدٍ، كما وُجد في متن الآجرومية أنَّ: «المرفوعات سبعة وهي: الفاعلُ والمفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعله والمبتدأ أو خَبَرُهُ واسم كَانَ وأخواتها وخبر إنَّ وأخواتها والتَّابع للمرفوع وهو أربعة أشياء: النّعت والعطف والتَّوكيد والبَدَل»[2]. وسُمي هذا الباب – باب مرفوعات الأسماء –.

وإذا انتقلنا إلى "**المخزومي**" في هذا الباب، فإننا نجده يتحدَّث عن كل كلمة مرفوعة في العربية، وإن كانت معروفة فيها، وهي نوعان[3]:

- **المرفوعات أصالة**: وهي الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ.
- **والمرفوعات تبعًا**: وهي خبر المبتدأ، وخبر إنَّ، والنعت، وعطف البيان.

فهو وفق منهجه اللُّغوي يُخالِف القدماء في تقسيمها.

---

[1] يُنظر، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص17.

[2] ابن آجروم، متن الآجرومية في علم العربية، مطبعة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده–مصر، 1343هـ ص15.

[3] يُنظر، مهدي المخزومي، مر.س، ص 73-74.

وقد اقتصرتُ على دراسة: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر باعتبار العموم والشيوع.

أ- مسألة الفاعل:

يُطلق **"سيبويه"** اصطلاح المسند إليه على الاسم الذي يجيء بعد الفعل شرط ارتفاعه حيث يقول: «... ومثل ذلك قولك: **يَذْهَبُ عَبْدُ اللهِ**، فلابدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخرِ في الابتداء»[1].

فعبدُ اللهِ مسند إليه، ويذهبُ مسند، وعلاقة الإسناد هي الجامع بينهما، وهذا ما نجده أيضا في تعريف **"العكبري(ت616هـ)"** حيث يقول: «الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدَّما عليه سواء وجد منه أو لم يوجد»[2].

وقد سانده في هذا التّعريف وذهب إليه آخرون أمثال: **"الزجاجي(ت340هـ)"** و**"الاشبيلي(ت 669هـ)"**[3].

كما نجد **"ابن هشام (ت761هـ)"** في تعريفه للفاعل يذكر قسمين، حيث يقول:

«أنّ الفاعل عبارةٌ عن اسم صريحٍ، أو مؤوَّلٍ به، أُسند إليه فِعْلٌ أو مُؤوَّلٌ به، مقدَّم عليه بالأصالة: واقعًا منه، أو قائمًا به»[4].

بمعنى أنّ الفاعل ما أُسند إليه الفعل أو ما يتضمن معنى الفعل، ويقصد بـ **"واقعًا منه"**: أي أنّ الفعل يقع عليه، أمَّا **"قائمًا به"** أن يَصْدُر، الفعل عنه.

ويقصد به التّمييز بين الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي، فـ **"واقعًا منه"** اتّصف به وأسند إليه فقط كما قولنا: **سَقَطَ الجِدَارُ**، و **"قائما به"** أي فعله فعلا وحصل منه كما في قولنا: **عَلَّم اللهُ الإنسانَ القرآنَ**.

---

[1] الكتاب، تح وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط3، 1988م، 23/1.

[2] اللُّباب في علل البناء والإعراب، تح: عثمان، نشر مكتبة الثقافة الدينية، مكتبة لسان العرب–القاهرة، ط1 2009م، ص112.

[3] شرح جمل الزجاجي، منشورات محمد علي بيضون–دار الكتب–، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 93/1.

[4] شرح قطر النّدى وبل الصَّدى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط4، 2004م، ص168.

ووِفق ما جاء عند "**المخزومي**" في هذا التّمييز، فإنَّه يُطلق على الفاعل الحقيقي الفاعل، كما يُطلق على غير الحقيقي النائب الفاعل، لذلك هو يدعو إلى عدم التفرقة بينهما ودراستهما في باب واحد[1].

وأرجَع فريق من النُّحاة سبب رفع الفاعل إلى «أنَّه العامل المسند إليه من فعل»، "وأنَّ الرّافع هو الإسناد"[2].

وهو عكس ما جاء به **العكبري**: «من أنّ العامل في الفاعل الفعلُ المسند إليه، لأنّ الإسناد معنى والعامل هنا لفظي»[3]، إلا أنَّ المخزومي يرى في عامل رفع الفاعل هو الإسناد الذي يتمُّ بين الفاعل و الفعل، حيث يقول: «فالضمة في الفاعل تدلُّ على ما تمَّ نينه وبين الفعل من إسناد والضمة عَلَمُ الإسناد»[4].

إنّ الثابت أنّ النحاة قدماء ومحدثين (**بصريين وكوفيين**) كثيرًا ما كانوا يختلفون في مسائل لغويّة متعدِّدة، فكما اختلفوا في تعريف الجملة، وكذا تقسيمها، اختلفوا في أدقِّ تفاصيلها، من ذلك اختلافهم – ونحن بصدد رصد آرائهم حول المرفوعات – في مسألة تقديم الفاعل أو تأخيره عن عامله.

فمن بين أحكام الفاعل مع عامله من حيث الموقع ما وصل إليه "**ابن هشام**" في "أنْ لا يتأخر عامله عنه، فلا يجوز في نحو «**قامَ أَخَوَاكَ**» أن تقول: «**أَخَوَاكَ قَامَ**»"، وعلَّل ذلك بـ «أنَّ المؤثِّر يجب أن يتقدَّم على المتأثِّر به»[5].

---

[1] يُنظر، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص46.

[2] ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1998م ج1، ص511.

[3] يُنظر، اللباب في علل البناء والإعراب، ص114.

[4] يُنظر، مهدي المخزومي، مر.س، ص73.

[5] شرح قطر الندى وبل الصدى، ص169.

أي أنَّ الأصل هو أن يَلِيَ الفاعل الفعل، وأحسب أنَّه رأي تيسيري خالٍ من الغموض واللُّبْس في معرفته، خاصة إذا كان الفعل متعدِّيًا، والفاعل والمفعول به اسمَيْ علم آخرهما ألف مقصورة، فيصعب على المتعلِّم أنْ يُميِّز الفاعل من المفعول به، إلاَّ إذا وُضعت قاعدة نهائيّة في أنَّ موقع الفاعل في الجملة يكون بعد الفعل مباشرة.

ومن المعروف أنّ منهج النُّحاة القدامى متأثِّر بالمنهج الأرسطي والعلل الفلسفيّة، مما دفعهم إلى التّوصُّل إلى كل تلك التّخريجات والأحكام، والتي يمكن وصفها بعُقد النَّحو لِما لها من آثار سلبيّة على مستوى المتعلِّمين النَّاشئة وصعوبة فهمها، أوّلاً لتعدُّدها وثانيًا لاختلاف النّحاة أنفسهم حول الصائب منها والخاطئ، لذا ومع بروز فكرة تيسير النَّحو، نجد "**المخزومي**" وهو بصدد معالجته لآراء النحاة القدامى ضمن موضوع "**الفاعل وأحكامه**"، أنّه دعا إلى جملة من الآراء التّيسيرية منها:

– معالجة مظاهر الإعراب ومشكلاته على أساس لغوي خالص، لا تكلّف فيه، ولا التماس علّة فلسفية له "فالفاعل مسند إليه شيء في الجملة، ولا عمل لشيء فيه"[1].

– الاقتصار على موضوع واحدٍ في تخريج أنواع الفاعل، فبدَلَ أن نُفرِّق بين نوعي فاعلٍ في العربية: «**المتَّصف بالفعل**» من نحو قولك:(**ماتَ الرجلُ**)، و«**القائم به**» من نحو:(**كَلَّمَ الله موسى**)، فالأوّل لم يقع منه الفعل حقيقة، ولكنَّه أُسنِد إليه فقط، في حين دلَّ الثاني على القيام به فعلاً، فمثل هذه التصنيفات تُرهق المتعلِّم ؛ لذا يُستحسن اعتبار الفاعل موضوعًا واحدًا هو الذي يُسند إليه فعل، سواء قام به أو اتَّصف به، إضافة إلى أنَّه استحسن معالجة الفاعل ونائب الفاعل ضمن باب واحد لتجنُّب الإطالة، حيث يقول: «فذهابنا إلى التَّسوية بين الفاعل والنائب عن الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التّركيب»[2]، أي أنَّه جعل مقام نائب الفاعل من مقام الفاعل

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص9.
[2] مر.ن ، ص46.

فضَمَّ كليهما إلى باب واحد، وهذا وفق ما جاء به، حيث يقول: «تخلصنا من إفراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل، لأنَّه في رأينا فاعل أيضا»[1].

– أنّ الفاعل موقعه في الجملة يجوز له أن يتقدَّم على الفعل، لأنّ الفاعل يبقى فاعلاً سواء تقدَّم في الجملة على الفعل أو تأخّر عنه"[2].

– كما اعتمد على المنهج اللّغوي دون المنطقي في رصد الأحكام وتخليص العربية من الشوائب والإبهام النّاتجة عن العلل الفلسفيَّة، حيث يقول: «ونعيد إلى هذه الدّراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنُّت النحاة وتمحُّلهم وجهلهم موضوع دراستهم، وانتهاجهم منهجًا غريبا بعيدًا كل البعد عن منهج هذه الدراسة»[3].

وكان هدف "**المخزومي**" من آرائه هو طرد نظرية العامل، وسلْب العامل النّحوي قدرته على العمل، الذي أدَّى بالنحو عند القدماء أن يُثْقَل بالتّفصيلات والتّقديرات، وإخضاع اللّغة لأوضاع منطقيّة، نتيجتها تخريجاتٍ وفق عاملٍ فلسفيٍ، ويبدو لي أنّ آراء "**المخزومي**" من جهة تُسهِّل وتُبسِّط للمتعلِّم أغلب القضايا النّحويَّة وفق أحكامٍ تتقبَّلها الأذهان، ومن جهة أخرى مَسَّت نوعًا ما المادّة الأصليَّة للنّحو، وتجاوزَت أهم جهود النُّحاة القدامى والَّتي قام عليها النَّحو في زمن مضى، ووصل إلينا بهذه الصورة، وحقيقة الأمر في أنَّ النّحو مادة عسيرة، هو راجع في اعتقادي إلى ضعف مستوى المعلِّمين والمتعلمين سويًا، لأخذهم فكرة خاطئة حول أنَّ النَّحو مادة يَصْعُبُ وضعُ حدودٍ لها لتفادي هذا النّفور الذي يقع في النّفس والأنسب في نظري هو تتبُّع حقائق النّحو العربي منذ نشأته إلى هذا الزمن، لنجد أنَّه قد زيد صعوبة بدلا من تيسيره، وذلك لاختلاف الآراء قديمها وحديثها، عِلْماً بأنَّه لم يَسْلَمْ أحدها من الانتقادات.

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص46.

[2] يُنظر، مر.ن، ص 9.

[3] مر.ن، ص35.

ب- مسألة نائب الفاعل:

أول ما يشدُّ انتباهنا في هذه المسألة هو اختلاف التّسمية، فهناك من يطلق عليه المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل؛ كما اصطلح عليه "**سيبويه**"[1]، وهناك من يُطلق المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به؛ كما جاء عند "**ابن السراج(ت316هـ)**"[2]، وهناك من يُطلق المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله؛ وفق ما جاء به "**ابن آجروم(ت723هـ)**"[3]. كما أطلق "**المبرد**" اصطلاح المفعول الذي لا يُذكر فاعله[4].

بينما يطلق آخرون أمثال "**ابن هشام**"[5]، و"**السّيوطي(ت911هـ)**"[6]، نائب الفاعل و"**ابن الناظم(ت686هـ)**"[7]،و"**الأشموني(ت929هـ)**"[8]، و"**الصبان(ت1206هـ)**"[9]، مصطلح النائب عن الفاعل.

وهذا الأخير هو الاصطلاح ذاته الذي اعتمده "**مهدي المخزومي**" في كتابه، تيسيرًا منه على المتعلِّمين[10]، وتفاديا لكل التّسميات التي يغلب عليها الإطناب، والغموض الذي نراه يغلب في اصطلاح النحويين القدماء.

---

[1] الكتاب، 33/1.

[2] ابن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 76/1.

[3] متن الآجرومية في علم العربية، ص18.

[4] المبرد، المقتضب، 150/1.

[5] شرح قطر الندى، ص174.

[6] الهمع، ص518.

[7] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000م ص167.

[8] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1955م 180/1.

[9] حاشية الصبان، ط1، 41/2.

[10] يُنظر، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص46.

وفي الحديث عن علاقة الفاعل بنائب الفاعل نجد **"سيبويه"** قد ضمَّ حديثه عليهما في قوله: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى ومفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»[1].

أي أنَّه لم يُخصِّص لِكُلٍ منهما بابًا منفردًا وإنَّما جعلهما في نفس القول، وسَاوَى بين الفاعل والمفعول الذي ينوبه، وأنَّ جميع ما يُذكر للفاعل من أحكام تنطبق عليه إذا ما أصبح نائب فاعل.

وكما جاء عند **"ابن هشام"** في قوله: «يُحذَف الفاعِلُ، فَيَنُوبُ عنه في أحكامه كُلِّها مفعول به؛ فإن لم يوجد فما اخْتصَّ وتصرّف من ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدَرٍ، ويُضمُّ أوَّل الفِعلِ مُطْلَقًا ويُشاركه ثاني نحوِ: «**تُعُلِّم**» وثالثُ نحو: «**انْطُلِقَ**» ويُفْتَحُ ما قبل الآخر في المضارع، ويُكسر في الماضي»[2].

ويَقصد **"ابن هشام"** من قوله هذا؛ أنَّه يجوز في غياب المفعول به الذي ينوب الفاعل أن ينوبه ظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر[3]، كما أنّ الفعل مع نائب الفاعل يكون على صيغة المبني للمجهول.

إلاّ أنّ هناك فريقا آخر يُخطِّئُه، فيفصل **"السيوطي"** في حديثه في مسألة إقامة غير المفعول به مع وجوده، فنجده يقول: «اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين:

أحدهما: لا، وعليه البصريون، لأنّه شريك الفاعل.

والثاني: نعم، وعليه الكوفيون و**"الأخفش(ت215هـ)"**، و**"ابن مالك(ت672هـ)"**»[4].

---

[1] الكتاب، 33/1.

[2] شرح قطر الندى، ص174.

[3] مر.ن، ص176.

[4] يُنظر، الهمع، 520/1-521.

ولكن هذا الفصل الذي جاء به لم يتبعه بحكم خاص، وإنّما قام فيه بعرضِ جملةِ الآراء والخلافات التي قدَّمها النَّحويون، لتبرير تخريجاتهم.

ولعلَّ ما جيء به، في حاجة إلى إعادة نظر، فقد استصعبتُ الأمر نوعًا ما، وهناك ما لم يستوعبه ذهني فكيف لمفعول به أن ينوب مقام فاعل، رغم اختلاف دلالة الأول عن الثاني؟ فالمفعول ما وقع عليه الفعل، والفاعل من قام بالفعل، كما إنّ المساواة بينهما وأخذِ نائب الفاعل أحكامَ الفاعل في غيابه يزرع الشّك في النّفس، وبحكم التغيُّر الذي يحدث على الفعل الماضي من ضمِّ أوله وكسرِ ما قبل آخره، وإن كان الفعل مضارعا ضُمَّ أوّله و فُتِح ما قبل آخره، فإن دلالته توحي بغياب الفاعل، وما جاء به الأوّلون باصطلاحهم "المفعول الذي لم يسم فاعله" هو الأيسر والأوضح لأن حقيقة نائب الفاعل هي أنّه "**مفعول به**"، ومنه انتقل المحدثون من فكرة التّيسير إلى فكرة التّعقيد دون وعي منهم.

وأمَّا من جاء بعد "**سيبويه**" فقد أخذ في وضع أسس لترتيب أبواب النحو، وقد فصلوا باب نائب الفاعل عن باب الفاعل، وأخذوا يضعون أحكامًا خاصّة به.

إلاّ أنّ "**المخزومي**" يرى في هذا التّبويب إطالة، حيث يقول: «أنّ النائب عن الفاعل فاعل أيضًا، لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبُّسًا، وهو فاعل لغويًا يترتّب عليه كل ما يترتّب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعًا، وكونه يقتضي تاء تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، وهو فاعل من النّوع الثاني الذي أشار إليه القدماء في تعريف الفاعل»[1].

ويقصد بقوله «**فاعل من النَّوع الثاني**» ما جاء في تعريف "**ابن هشام**" للفاعل والذي اصطلح عليه بـ «**واقعًا منه**» بمعنى أنّ الفعل يقع عليه أي يقع على المفعول، مثل قولك: **كُسِرَ الزُّجَاجُ**، أي أنَّ الانكسار وقع على الزّجاج.

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص46،47.

فحسب "**المخزومي**" يعود هذا التّفريع الذي وقع فيه النحاة القدامى: «إلى المنهج العقلي الذي يتَّبعونه»[1]، لأنّ أغلب الأحكام النّحويّة التي أصدروها كانت متأثِّرةً بالمنهج الأرسطي الذي يسمو بالعلل الفلسفيّة والتّخريجات المنطقيّة، التي تدفع بالعقل إلى وضع حدٍّ لكل أمر على أساس تميُّزه عن غيره، وقصد التّفرقة بينه وبين ما يُشبهه، فكانت النّتيجة "**التّفرقة بين الفاعل ونائب الفاعل**".

ولأنّ "**المخزومي**" يتَّبِعُ المنهج اللّغوي[2]، فيذهب إلى التّسوية بينهما، لأنَّ كلاً منهما مسند إليه[3].

إذن، "**فالمخزومي**" يدعو إلى تفادي كثرة التّفريع، بما أنّ نائب الفاعل يقوم مقام الفاعل ويأخذ أغلب أحكامه، فالأحسن بحسبه أن يُضّمن كلٌّ في بابٍ واحدٍ لئلا يلبس فهمه على النّاشئة.

يبدو لي مما سبق، أنّ لآراء المخزومي جانبا تيسيريًا لأنّه يتَّصِف بالاختصار، إلاَّ أنَّه غير عادلٍ أن نُطلق على لفظ يمكن الاستغناء عليه في الجملة بنفس ما نُطلقه على العنصر الأساسي فيها – مسندًا أساسيًا –.

ج– مسألة المبتدأ:

المبتدأ هو الاسم الذّي يتصدَّر جملته، وحكمه الرّفع، ولم نَرَ أحدًا من النحاة قد اختلف في هذا الحكم، لكن عامل رفعه محلّ خلافٍ وجدل بينهم، وبخاصة بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فقد ذهب أكثر النحاة إلى أنّ المبتدأ مُرتَفِع بالابتداء بعدّه عاملاً معنويًّا وعليه: "**سيبويه**"، حيث يقول: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلاّ لمبني عليه فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[4].

[1] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص47.

[2] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

[3] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

[4] الكتاب، 126/1.

ومثل ذلك قول "**المبرّد(ت286هـ)**": «فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء...»[1].

ونحوهما خرّج "**ابن السرّاج**" أنّ العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء حيث يقول: «... فإذا قُلتَ (**عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ**)، فعبدُ اللهِ مرتفعٌ بأنّه أول مبتدأ فاقدٌ للعوامل ابتدأْتَهُ لتَبني عليه ما يكون حديثًا عنه»[2].

غير إنّ من الكوفيين مَنْ عَدَّ المبتدأ مرفوعًا بالخبر، بعدّهما مترافعين، أي أنّ كلًّا منهما يرفع الآخر[3]، لأنّ كُلاً منهما طالبٌ للأخر، ومحتاج له، وبه صار عُمدة[4].

وعلى منهج مَنْ دَعَا إلى إلغاء نظريّة العامل هذه في مسائل نحويّة كثيرة، منها: مسألة رفع المبتدأ هذه، والتّي كانت من أكثر المسائل اختلافًا بين النّحاة قديما وحديثا على اختلاف مذاهبهم النّحويّة، ومردّ ذلك بحسبهم أنّه يقود إلى كثير من التّكلف والإغراق في التّأويل، نجد الأستاذ "**مهدي المخزومي**" يدعو إلى الفكرة نفسها، حيث يقول: «وقد أطالوا الكلام في كُلّ موضوع على حدّة وذهبوا في تقريره كُلّ مذهب، وأثقلوا في تفصيلاتهم وتقديراتهم، وتأويلاتهم على الدّارس حتى أصبح ينوءُ بها، ولم يكونوا ليفردوها على النّحو الّذي فعلوا لولا تمسّكهم بفكرة العامل»[5].

ويُردف حيث يقول: «ممّا أدّى بهم إلى نسبة كلّ موضوع لغوي على حدّة إلى عامل مفلسف خاص، فقالوا: إنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء»[6].

يتبدّى لنا إذن تصريحه بمخالفته منهج القُدامى، واصفًا إيّاه بالتّكلف والتّأثّر بالمنطق والفلسفة وهذه الأخيرة تعتمد التّعليل مبدأ أساسًا في تحليل الظواهر اللّغوية.

وتبعا لذلك تراه يقرّر أنّ الأولى من أجل تيسير مسائل النّحو على النّاشئة أن يُكْتفى في مسألة المبتدأ مثلاً، بالقول: إنّه مَرْفوع وكفى، سيرًا على كلام العرب.

---

[1] المقتضب، 126/4.

[2] الأصول في النحو، 59/1.

[3] يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق، ص40.

[4] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

[5] في النحو عربي: نقد وتوجيه، ص71.

[6] مر.ن، ص.ن.

ونراه فيما ذهب إليه، له من الصّواب جانبًا، وذلك بالنّظر إلى الجانب الوظيفي من النّحو: لأنّ المتعلّم في حاجة إلى استعمال لغته بالوجه الّذي أقرّته العربية، فيُعطي المرفوع حقّه، والمنصوب كذلك المجرور.

غير إنّه بذلك يجعل ذهنه يغيب عن القاعدة و المرجع الأساس في الوصول إلى تلك القواعد إذا سلّمنا بهذه الفكرة، فإنّ ذلك حتمًا سيسهم في تشتيت ذهنه، لأنّ العوامل اللّفظية تظهر في كلامه، ويُدرك أنها السّبب في نصب ورفع الكلمات بَعْدَهَا، كما في الأحرف المشبّهة بالفعل (**إنّ وأخواتها**) مثلاً. والأصل أنّ يم يجري على العوامل المعنويّة يجري على اللّفظيّة منها.

د- مسألة الخبر:

يُعتبر الخبر أحد المرفوعات تبعًا ويُسمى "**خبر المبتدأ**"[1].

كما ورد في قول "**المبرد**": «واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاَّ شيئًا هو الابتداء في المعنى نحو: **زَيْدٌ أَخُوَك، وزَيْدٌ قَائِمٌ**. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأوّل، فيكون له فيه ذكرٌ، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهُو محال»[2].أي أنّ الخبر هو العنصر الأساس لقيام المعنى وتحديده، باعتباره الركن الثاني للمبتدأ – المسند إليه-.

وجاء "**لابن السراج**" في حديثه عن خبر المبتدأ بأنه: «الاسم الذي يستفيده السّامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التّصديق والتّكذيب»[3].

واختلف النّحويون حول مسألة رافع الخبر، فذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يَرفعُ الخبرَ، وأمَّا البّصريون فقد اختلفوا فيه فذهب "**سيبويه**" وجمهوره إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون من أمثال "**المبرد**" إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ[4].

---

[1] المبرد، المقتضب، 127/4.

[2] مر.ن، ص 127-128.

[3] الأصول في النحو، 62/1.

[4] يُنظر، الأنباري، ص40.

وكان تخريج الكوفيين بأنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ بقولهم: «إنّما قلنا إنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما»[1].

أي أنّ ضرورة الإتيان بالخبر هي لحاجةِ المبتدأ إليه، بحجة أنَّه وصفٌ للمبتدأ، فوِفق ما جاء به **"سيبويه"** في باب المسند والمسند إليه، «أنَّه لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر»[2] وذلك تأثُّرًا منه بنظرية العامل[*].

ويرى **"مهدي المخزومي"** ما جاء به النحاة – من أن الخبر يرتفع بالمبتدأ، وغيرها من الآراء – على أنّهم تكلّفوا التأويلات، لإخضاع أحكامهم لنظريّة العامل، مما قد يؤثِّر سلبًا على المتعلِّم وجعلوا لكل موضوع عاملا فلسفيا، كالذي أوردوه في عامل رفع الخبر؛ سواء كان عاملا لفظيًا (المبتدأ) أو عاملا معنويا (الابتداء)، حيث يقول: «لم يكونوا ليفردوها على النحو الذي فعلوا لولا تمسكهم بفكرة العامل، ومحاولتهم إخضاع اللّغة لأوضاعٍ منطقيةٍ عقليةٍ»[3].

وبالفعل تلك التّعليلات الفلسفيّة التي تطغى على منهج القدامى والتي دعا **"المخزومي"** إلى الابتعاد عنها، تشوِّش ذهن المتعلِّم وتدفعه إلى الدخول في متاهات وتخمينات صعبة الفهم – فلا عمل للمبتدأ في الخبر، ولا للابتداء ولا للمبتدأ أو الابتداء معًا، وإنَّما الرفع للإسناد – .

---

[1] مر.ن، ص.ن.

[2] الكتاب، 23/1.

[*] فَسَّر النَّحويون التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات العربيّة بنظرية سميت (نظرية العامل) مضمونها: أن هذا التغير حدث بسبب عامل هو الذي أوجد هذا التّغيُر، وكلّما اختلف العامل اختلف الإعراب ، فالعامل هو ما يؤثر في اللفظة تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص.

[3] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص71.

ومن بين الآراء التيسيرية التي جاء بها "**المخزومي**" حول مسألة رافع الخبر نذهب إلى قوله: «المبتدأ مرفوع، لأنَّه مسند إليه شيء في الجملة، ولا عمل لشيء فيه، والضّمة في العربيّة عَلَم الإسناد في مرفوعات الأسماء»[1].

ووجدته – في اعتقادي– مقبول لدرجة ما، لأنّه من المعروف أنَّ المسند مثل الفاعل والخبر علامته الرفع فيسهل على المتعلمين استيعاب مثل هذا الحكم التَّيسيري.

كما نجده يُبيِّن علامة أخرى تظهر على الخبر وهي الفتحة إذا ما جيء الخبر بصورة ظرفٍ حيث يقول: «ولم يكن ليكون مرفوعًا إلاّ لأنّه وصف للمسند إليه أو المبتدأ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر، فهو مرفوع إذا كان عَين المبتدأ، وهو منصوب إذا لم يكن عينه»[2].

ويبدو لي من خلال ما سبق أنّه يَرْجِعُ إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وقد بدأ يقع في الأمر الذي دعا إلى تفاديه، فاصطلاح"عَين المبتدأ" و"لم يكن عينه" إذا لم يُرْفَق بشرح من واضعها أو من كفيءٍ في مستواه، لا يمكن لمتعلِّم باحثٍ مستقبلٍ أن يستوعب ويفهم القصد من هذا الكلام فيُحدث نفورًا في النفوس.

2– المنصوبات:

المنصوبات في العربية موضوعات كثيرة، بعضها يؤدي وظيفة لغويّة*، وبعضها لا يؤدي مثل هذه الوظيفة **، ولكنّه منصوب لأنّ الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات[3].

وقد اخترت منها نماذج وضَّحتُ من خلالها آراء النحاة القدامى منهم والمحدثين منها: المفعول به، والمستثنى، والحال.

---

[1] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص9.

[2] مر.ن، ص 73–74.

* من المنصوبات التي تؤدي وظيفة لغوية: 1– **المفاعيل**: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق.2– **والحال**.3– **و التمييز**.4– **والمستثنى بإلا**.5– **والتوابع للمنصوبات**.

** ومن المنصوبات التي لا تؤدي وظيفة: **المناديات**.

[3] يُنظر، مهدي المخزومي، مر.س، ص 84.

أ- مسألة المفعول به:

تناول جمهور النُّحاة التّعريف بالمفعول به، إلاّ أنّهم وفي بادئهم لم يضعوا تعريفا بيِّنًا له، فنجد صاحب الكتاب يذكر في "**باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول**" من أنّ: «قولك: **ضَرَبَ عبدُ اللهِ زَيْدًا**، فانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل»[1]، والظاهر في كلام "**سيبويه**" أنَّه يتحدّث عن الفعل المتعدي.

وقد ورد في متن الآجرومية في باب المفعول به: «هو الاسم المنصوب الذي يَقعُ به الفعل نحو قولك **ضَرَبْتُ زيدًا**»[2]. ويقصد بـ"**يقعُ به**"أي يقعُ عليه.

نتبيَّن من التّعريف أنّ المفعول به يكون اسمًا وشرطه النَّصب، وهو الذي يقع عليه الفعل فحسب المثال (**ضَرَبْتُ زَيْدًا**) وقع فعل الضّرب على زيدٍ.

إلاّ أنَّنا إذا انتقلنا إلى تعريفه في شرح قطر النّدى، نجدُ: «أنّ المفعول به، وهو: ما وَقَع عليه فِعْلُ الفاعل»[3]، لاحظنا أنّ هذا الحد لم يستوف كامل الشروط، إذ لا يتبيَّن لقارئه حكم المفعول به ورتبته في التّركيب، سوى أنّه أشار إلى معناه، وتعدُّد أنواعه وفق ما جيء به: «واعلم أنّ المفعول منصوب أبدًا، والسبب في ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلاَّ واحدًا، والرّفع ثقيلٌ، والمفعول يكون واحدًا فأكثر، والنُّصبُ خفيف، فجعلوا الثَّقيل للقليل، والخفيف للكثير قصدًا للتعادل»[4].

وقد عَمَدَ أحد النّحويين إلى ذكر المفعول به ضمن باب "**تعدِّي الفعل ولزومه**"، دون تخصيص باب له، حيث يقول: «وفي هذا الباب ذكر المفعول به»[5].

وبذلك يمكننا القول أنّ المفعول به يعمل فيه الفعل المتعدّي فقط، ومنه خصّ الكثير من النحاة للمفاعيل الأخرى أبوابًا خاصة.

---

[1] يُنظر، سيبويه، الكتاب، 34/1.

[2] ابن آجروم، متن الآجرومية في علم العربية، ص28.

[3] ابن هشام، شرح قطر الندى، ص189.

[4] مر.ن، 188.

[5] يُنظر، الصبان، حاشية الصبان، 63/2.

وذَهَبَتْ فئة من النّحاة إلى الحكم على المفعول به على أنّه فضلة يمكن الاستغناء عنها ومنهم **"ابن مالك"**، فورد في شرح **"ابن النّاظم"** على الألفية، قوله: «المفعول من غير باب (ظنّ) فضلة فحذفه جائز إن لم يعرض مانع، فلم يكن من ذكر المفعول بدٌّ»[1].

وقد سار**"الإشبيلي"** على هذا المنوال والحكم، حيث يقول: «وأما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة، نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» لأنَّ الفضلة ممَّا يُستَغْنى عنها والعمدة مما لا يُستغنى عنها»[2].

ويبدو لي أنّ الحكم على المفعول على أنّه عمدة أو فضلة؛ مرهون بالسياق، فالفعل متى تعدّى كان المفعول ركنا أساسيا في جملته، ليتم معناها و تحصل بها الفائدة، بالرّغم من أنّه جائز الاستغناء عنه في السياق نفسه.

فيُعارِض **"المخزومي"** ما جاء به النُّحاة، حيث يقول: «وإذا اقتضت ظروف القول أن يذكر المفعول مثلا فلابد من ذكره، وإلَّا عاد الخبر أو الكلام خلوًا من الفائدة»[3].

وفي اعتقادي هو رأي تيسيري واضح، لأنَّ تمام المعنى و حصول الفائدة هو أساس الكلام لتحقيق الغرض التّواصلي.

وأوّل ما سنعرضه في هذه المسألة هو خلاف النّحاة حول عامل المفعول به.

فاختلف النحاة في الناصب للمفعول، حيث ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ العامل في المفعول (النّصبَ) الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو: «**ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا**» وذهب بعضُهم إلى أنَّ العاملَ هو الفاعلُ وذهب **"خلف الأحمر"** من الكوفيين إلى أنَّ العاملَ في الفاعل معنى الفاعلية[4].

وذهب البصريون إلى أنّ العامل هو الفعل وحده في الفاعل والمفعول جميعا[5].

---

[1] يُنظر، شرح ابن النّاظم على أليفة ابن مالك، ص182.

[2] شرح جمل الزجاجي، 99/1.

[3] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص96.

[4] يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص72.

[5] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّ العاملَ في المفعولِ (النصبَ)الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد[1].

وأمَّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ النّاصب للمفعول هو الفعل وحده، دون الفاعل؛ وذلك لأنا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم؛ والأصل في الأسماء أن لا تعمل[2].

فنظرًا لتمسك النحاة القدامى بنظرية العامل التي تدفعهم إلى إيجاد تخريجات فلسفيّة أساسها الإسناد، تكلّفوا في تقدير العامل.

إلاّ أنّ "**المخزومي**"، أسقط الفتحة من علامات الإسناد على إنّها: «ليست عَلَمًا لشيء خاص»[*]، وأخذ يُعلِّل حكمه حيث يقول: «والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحَبَّة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلا»[3].

ولعلّ ما ذهب إليه المخزومي حول موضوع الحركات الإعرابية – الفتحة بصفة خاصة –، فيه نوع من التّشدُّد ونُكران لفضل النحاة القدامى، لأنّ الفتحة لها فضل للتَّمييز بين معاني المفردات ومواقعها في التَّركيب، فهو بدلاً من أن يُيَسِّر آراءهم أخذ يتفاداها بحذفها والتغاضي عنها.

ب– مسألة المستثنى بإلا:

يُعرف المستثنى بأنَّه المخرج بإلَّا أو بإحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو مُنَزَّلاً منزلةَ الداخل ويشترط فيه الإفادة.

---

[1] يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 72-73

[2] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

[*] وليست فكرته هذه بالجديدة، إذ إنّ من النّحاة من أشار إليها قبلاً، وعليه: الزجاجي، والرضي، وإبراهيم وتمام حسان، وذلك بعدِّها علامة للخفّة.

[3] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص81.

وهناك من يطلق اصطلاح الاستثناء، وهناك من يُبْدِلُهُ المستثنى فقط، فمن الذين قالوا باب الاستثناء نجد؛ "**سيبويه**"[1]،و"**المبرد**"[2]، و"**الصبان**"[3]، حيث تراهم يُعرِّفون الاستثناء بدلا من المستثنى، وخلافًا لهم عبَّر كل من "**ابن مالك**" و"**السيوطي**" في هذا الباب باصطلاح المستثنى، كما نجده في شرح قطر الندى: «والمستثنى بـ "**إلاَّ**" مِنْ كلامٍ تامٍّ موجب، فإن فُقِدَ الإيجاب ترجَّح البَدَلُ في المتَّصلِ، والنَّصب في المُنْقَطِعِ عند بني تميم، وجب عند الحجازيِّين، ما لم يتقدَّم فيهما»[4].

إذن لنصب المستثنى يجب توفُّر الشّروط الثلاثة هي: الإفادة وتمام المعنى، وأن يكون موجبًا وحسب رأينا فإنّ الاستثناء هو أسلوب وله أركان معروفة هي: المستثنى والمستثنى منه، وأداة الاستثناء ما يُحيلنا إلى أنَّ المستثنى هو أحد الأركان الأساسية لهذا الأسلوب، ومنه هناك فرق بازر بين الأوّل والثّاني.

وأبرز ما يظهر من الخلافات، هو تعدد الآراء حول ناصب المستثنى، فمنهم من قال:

– أنّ العاملَ فيه «**إلاّ**»، وإليه ذهب أبو العباس، وابن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزَّجاج وهم من البصريين.

– أنّ«**إلاّ**» مركبة من «**إنّ**» و «**لا**»، ثم خففت «**إنّ**» وأدغمت في «**لا**»، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ «**إنَّ**»، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ «**لا**»، وإليه ذهب الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين.

– إنّما نصب المستثنى لأن تأويله في مثال: «**قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا**» هو «**قَامَ القَومُ إِلَّا أَنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ**»[5].

وهناك من البصريين من ذهبوا إلى أنَّ العاملَ هو الفعلُ؛ وذلك لأنَّ هذا الفعلَ، وإن كان فعلاً

---

[1] الكتاب، 310/2.

[2] المقتضب، 104/1.

[3] حاشية الصبان، 672/2.

[4] ابن هشام، شرح قطر الندى، ص229.

[5] يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص225.

لازمًا في الأصل إلاّ أنَّه قوى بإلّا فتعدَّى إلى المستثنى، كما تعدّى الفعل بحرف الجرّ، إلَّا أنّ «إلّا» لا تعملُ، وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر[1].

ولم يوافق "**المخزومي**" أيَّ رأيٍ من الآراء التي ذكرناها، إذ الأنسب عنده اعتبار المستثنى منصوبًا كونه مستثنى، لذا لا داعي لتكلّف البحث عن العامل فيه، حيث يقول: «أنَّ هذا المنصوب لا علاقة له بما قبله في حكم أو معنى اختص به الأوّل، ولم تصدر عنه إشارة إلى عامل من العوامل التي نسب إليها المتأخرون النّصب في كل هذه المنصوبات»[2].

ورغم إنّ ما دعا إليه يتضمّن نوعًا من التّيسير والتّخفيف، إلا أنّه يتجاوز مفهوم العامل النّحوي الذي هو من أهم الأصول النّحويّة، والَّتي يدعو إلى إسقاطها تأثُّرًا بـ"**ابن مضاء القرطبي**" نظرًا لجملة الشوائب التي قد تعيبها وتجعل من الأمر صعوبة على المتعلِّمين، خاصة منهم النّاشئة.

جـ- مسألة الحال:

فكما هو معروف عند "**سيبويه**" أنَّ منهجه في التّقديم محشوٌّ بالإحالات والغموض فهو يضمّ الحال في باب سمَّاه: «هذا باب ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس مفعولٍ»[3].

فيُعرِّفه "**ابن النّاظم**" حيث يقول: «الحال: هو الوصف، المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له»[4].

إذن فإنَّ "**ابن النّاظم**" يُساوي الحال بالوصف، والحكم عليه بالفضلة التي يمكن الاستغناء عنها دون فساد في المعنى، لأنه بيان لهيئة مُعرَّفة بها يتم المعنى، إلا أنّ الحد الذي وضعه ينقصه شيء من الدّقة، حول نوع الحال؛ أهو اسم أو فعل؟، وحول حالته الإعرابية، وهل هو نكرة أم معرفة؟.

---

[1] يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص228.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص83.

[3] الكتاب، 44/1.

[4] شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ص227.

لذلك نجد في متن الآجرومية تعريف الحال في «**باب الحال**» على أنَّه: «الاسم المنصوب المفسَّر لما انْبهَمَ مِنَ الهيئات ولا يكونُ الحالُ إلا نكرةً ولا يكونُ إلاَّ بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا معرفة»[1].

وهذا التّعريف استوفى كل شروط الحال التي تُميِّزه عن غيره من المنصوبات، ولكنّ ذلك فإنّ أغلب النحاة يطلقون عليه بالفضلة، وهذا وفق ما جاء في شرح قطر الندى: «الحال، وهو وصفٌ فضْلةٌ يقع في جواب «**كَيْفَ**»»[2]، ثم أخذ "**ابن هشام**" يشرح بقوله: «الحال، هو عبارة عمَّا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أحدهما أن يكون وصفًا، والثاني أن يكون فضلة، والثالث أن يكون صالحًا للوقوع في جواب «**كَيْفَ**»»[3].

إنّ الحكم على أحد عناصر الجملة بالفضلة ليس جانبًا إيجابيا للمتعلِّمين لأنّهم قد لا يُعيرونه اهتمامًا ويتجاوزونه ممَّا ينتج عنه نقصٌ في معرفة أغلب الأحكام النّحوية حتَّى أبسطها، ولأنّنا بصدد وضع نحوٍ عربيٍ يصون اللّغة العربيّة الفصحى من اللّحن الذي يقع عليها، فيتوجَّب علينا منح كل اسم، وكل فعل، وكل حرف قيمته ومكانته النّحوية في اللّغة.

فنجد "**المخزومي**" يحكم على الأقوال التي ذكرناها سابقا: «بأنّها معالجة منطقية بحتة، لا أثر فيها لفقه لغوي، ولا إلمام بأساليب الكلام»[4].

فهو يمنح كل جزء يدخل في تركيب الجملة سواء كان مسندًا أو ملحقًا به حقّه، حيث يقول: «وأجزاء الجملة حتى ما كان منها فضلة قد يكون عمدة في التّفاهم، لا يتم التّفاهم إلا به، لأنَّ فائدة الخبر أو الحديث لا تنبني على الجملة الصُغرى وحدها، وإنَّما تقوم في كثير من الأحيان على ما تمليه ظروف القول»[5].

---

[1] ابن آجروم، متن الآجرومية في علم العربية، ص30.

[2] ابن هشام، شرح قطر الندى، ص219.

[3] شرح قطر الندى، ص219.

[4] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص94.

[5] مر.ن، ص95.

وبحسبي فإنَّ "**المخزومي**" يمنح كل ذي حق حقَّه، لأنّ الزيادات أحيانًا هي التي توضِّح المعنى، كما أنَّها تؤكِّد ما سبقها، ففي غيابها تُطرح في أذهان السَّامع استفهامات كثيرة، كما أنَّه ينتظر من المتكلِّم إتمام كلامه، ولا يحصل ذلك إلا باعتماد ما سُمِيَ بالفضلة.

حينئذٍ لابد من ذكر ما تتوقف عليه فائدة الخبر، وليست الحال فضلة أبدًا بل قد تكون عمدة الكلام وأساسًا تقوم عليه الفائدة المتوخاة من الخبر.[1]

ومنه يُعتَبَر رأي "**المخزومي**" رأيًا تيسيريًا لأنَّه يُبيِّن كيفيّة التّمييز بين مواضع فائدة الحال وغيرها، وأنّ اللّغة العربيَّة ثريّة بمصطلحاتها التي تضبطها أحكامها، وفعلاً بلاغة اللّغة تمنحها مكانة مرموقة في استعمالها والافتخار بها، ولكونها اللّغة التي نُزِّل بها القرآن الكريم كلام الله العزيز.

3- المجرورات:

- مسألة المضاف إليه:

وهو عند "**سيبويه**" يُسمى "**باب الجر**"[2] ، وأخذ "**المبرِّد**" يطرح آراءه النحويّة في هذه المسألة تحت باب عنوانه "**باب الإضافة**"[3]، و اختلفت التسمية لأنّ البصريون يُطلقون عليها حروف الجر، أمّا الكوفيون فيصطلحون عليها حروف الإضافةِ.

وبالنسبة لتسمية حروف الجر، «قال"**ابن الحاجب(ت646هـ)**": لأنّها تجرُّ الفِعْلِ إلى الاسم وقال "**الرضي(ت684هـ)**": بل لأنَّها تعمل إعراب الجر، ويسمّيها الكوفيون حروف الإضافة لأنَّها تُضيف الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه وتربطه به»[4]. فالعامل في الجر إمّا: حروف الجر المقدَّرة أو المضاف.

---

[1] يُنظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص96.

[2] الكتاب، 419/1.

[3] المقتضب، 136/4.

[4] يُنظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، 153/4.

كما ورد عن "**المبرد**" حول صور الإضافة، قوله: «وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جر ومنها ما تُضيف إليه اِسمًا مِثْلَهُ»[1].

أي أنّ صور الإضافة على صنفين: بحرف جر، وباسم مضاف.

ألاحظ في تخريجات النحاة واختلافهم في مسألة حروف الجر، خلطًا بينها وبين حروف الإضافة واختلافًا كبيرًا بين دلالة كل واحدة، وعدم الاتّفاق على تسمية واحدة نظرًا، لتكلُّفهم التّأويل في كل مرة، والبحث عن أثر لعامل في حركة ما، وهذا ما يزيد النّحو صعوبة لكثرة التَّشعبات في الآراء. إلا أنَّ "**العكبري**" ربط الإضافة بالإسناد، حيث يقول: «الإضافة في اللّغة: الإسناد أي: أَسْنَدْنَاهَا وبهذا المعنى في هذا باب؛ لأن الاسم الأوّل ملتصق بالثاني ومعتمد عليه كاعتماد المستند بما يستند إليه»[2].

فالإضافة نسبة وإسناد بين اسمين، على تقدير حرف الجر، وعامل الجرِّ في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجرِّ المقدَّر بينهما، وهو بهذا يُثبت تَشّبثه بالعامل الذي تسبّب في ظهور الكسرة.

لذلك يتوجّبُ علينا ذكر أهم الصفات التّمييزية للمضاف والمضاف إليه، وهما أهم عنصرين في الإضافة، من بينها ما يلي[3]:

- أن يكون المضاف إليه بالألف واللاّم، نحو: "**الضَّارِبُ الرَّجُلِ**".
- أن يكون المضاف إليه مُضافًا إلى ما فيه الألف واللاّم، نحو: "**الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ**".
- أن يكونَ المضاف إليه مضَافًا إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللاّم نحو: "**مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ**".

ومن ثمَّ إذا وُضعت حدود لكل تعريف تستوفي كل المتطلّبات، فإنّه يسهل على المتعلِّم استيعابها وتطبيقها في المحيط التّعليمي.

---

[1] يُنظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ج4، ص153.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، ص261.

[3] يُنظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، ص240.

ونرى "**المخزومي**" وهو بصدد رصد أرائه التّيسيريّة أنّ أوّل ما يذهب إليه هو تسمية المجرورات بالمخفوضات[1]، فيُعرّفه: «بأنّه عَلَمُ الإضافة، والكسرة تدلُّ على أنّ ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وُجد الارتباط بين كلمتين وُجد الخفض»[2].

فبالرّغم من أنّ "**المخزومي**" في زعمه أنَّه أتى برأي تَيسيريّ إلا أنّه يفتقد إلى الدِّقة حول هيأة المضاف إليه؛ لأنَّه ركّز اهتمامه حول الحركة (الكسرة)، والمتعلِّم النَّاشئ، إذا ما اطَّلع على مثل هذه الأحكام يصعب عليه تحديد المطلوب (المضاف والمضاف إليه) في نصٍّ من النصوصِ.

لـ"**مهدي الخزومي**" آراء تيسيرية في مجال الدّرس النّحوي، وهي مقبولة بالحجّة اللّغويّة، وأبرز ما يمثِّل منهج التَّيسير عنده استناده في كثير من المرات إلى الأساليب العربيّة، إلا أننا لاحظنا في كثير من المرّات أنّه يستثني أغلب الآراء القديمة، ويتجاوز العديد من المسائل النّحويّة، من تقديم، وتأخير وحذف وفصل، وغيرها، وذلك لأنّ التّيسير عنده هو الاختصار الذي أدّى به إلى تفادي آراء النُّحاة وتوجيه النقد إليها.

وقد كانت آراؤه في المسائل الإفراديّة بارزة في المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات وأمَّا بالنسبة للمسائل التركّيبيّة فقد نالت حظًا لا بأس به، حيث عرض آراءه في مختلف أقسام الجملة، وقبل طرحها اخترت أوَّلاً التّعريف عن مفهوم الجملة عند القدماء وعند المحدثين.

- **الجملة عند النحويين القدماء والمحدثين:**

1- القدامى:

تدور الوظيفة الأساسيّة للنّحو حول ما يتّصل بالجملة ونظمها، بدءًا من تحديد مفهومها وتحليل مقوّماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها، وضبط صورها[3].

---

[1] يُنظر، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص76.

[2] يُنظر، مر.ن، ص.ن.

[3] يُنظر، علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م، ص18.

وعلى الرّغم من أنّ دراسة الجملة هي هدف النّحو، وغايته ووظيفته، إلاّ أنّها لم تنل عند القدامى العناية الكافية، ولم تحظ بدراسة مستفيضة شاملة، ولم يُخَصِّصوا لها أبوابًا مستقلة في مصنّفاتهم، وإنّما تحدَّثوا عنها ضمن أبواب أخرى، لأنَّهم انصرفوا إلى الاهتمام بأحوال الكلمة وما يطرأ عليها، تحت سيطرة فكرة العامل والمعمول.

ومن بين التّلميحات والمصطلحات المختلفة التي تداولها النّحاة نجد اتجاهين حول مفهوم الجملة هما:

الأول: يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ الجملة مرادفة للكلام، حيث ذكر**"ابن جني(ت392هـ)"**: «أنّ الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه»[1]، ويواصل قوله: «إنّه الذي يصطلح عليه النحاة بالجملة مثل: **قَامَ محمدٌ**»[2]. ولا يخالف في ذلك شارح المفصل والذي بدوره يساوي الجملة بالكلام فيقول: «والكلام عبارة عن الجمل المفيدة»[3].

وعليه ما ذهب إليه **"العكبري"**، حيث يقول: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السّكوت عليها»[4].

الثاني: وهو اتجاه **"ابن هشام"** حينما فرّق بين الكلام والجملة، بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، إذ شرط الأوّل الإفادة عكس الثانية»[5].

إلا أنّ المخزومي انتقل في دراسته للنّحو العربي إلى مرحلة جديدة، فوضع تعريفاً تقريبياً للجملة على أنّها: «الكلمة المؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التّعبير»[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 17/1

[2] مر.ن، ص.ن.

[3] يُنظر، ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة – مصر، 21/1.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب، ص44.

[5] ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، 5/2.

[6] في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص36.

كما أطلق عليها «بالوحدة الكلامية الصغرى» وانتهى إلى أنّها «مركب تام»[1].

وهذا الانتقال الذي قام به "**المخزومي**" في زعمه أنّه يُزيل الجمود الذي أوقعه النحاة على النّحو العربي لاقتصار اهتمامهم على الكلمة وتأثير بعضها ببعض، كما أنّه وصف مؤلفاتهم ومختصراتهم والمتون التي وضعوها على أنّها «تدور في حلقة مفرغة لا أوّل لها ولا آخر».[2]

و بحسبي هو حكم يحتاج إلى إعادة نظر، نظرا للجوانب التّيسيرية التي جاءت بها تلك المؤلَّفات، والتي يعتمدها المتعلِّمون في حفظ وفهم القواعد النَّحويَّة وبطريقة سهلة، ولو لم تكن لما وصل إلينا نحو سيبويه ولَمَا فهمنا مقصده على أتمِّ وجه.

2- المحدثون:

أَوْلَى المحدثون اهتمامهم الكبير للجملة فأخذوا يناقشون مفهومها وأقسامها ومكوِّناتها وأخَذوا يُحلِّلونها، وقد نَعَتُوا منهج القدماء بالتَّمَحُّل وجَهْلِ موضوع الدراسة، فوِفق ما جاء عن "**المخزومي**" قوله: «كان لابد لنا من أنْ نُصحِّح نهج القدماء، ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تنعت النحاة وتمحلهم وجهلهم موضوع دراستهم»[3].

ومن الذين اهتمُّوا بالجملة، وخصَّصُوا لها أبوابًا خاصة نجد: "**فاضل صالح السامرّائي**" بكتابه "**الجملة العربية تأليفها وأقسامها**"، و"**تمام حسّان**" بكتابه "**اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها**" و"**محمد إبراهيم عبادة**" بكتابه "**الجملة العربية**"، وغيرهم كثير.

[1] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص37.
[2] مر.ن، ص29.
[3] مر.ن، ص 34-35.

VI. آراؤه التّيسيريّة في التّراكيب الجمليّة:

1- الجمل الإسنادية:

أ- الجملة الاسمية:

وقد اعتبر "**ابن هشام**" الجملة الاسميّة أساس الجمل العربيّة، بحُكم أنّ البصريين يُطلقون على الاسم بالأصل، وعلى الفعل بالفرع، ويؤكد أنّ العبرة في تسمية الجملة بصدرها، المسند أو المسند إليه.

بينما يدل المسند في رأي "**المخزومي**" على الدَّوام، ردًا على "**ابن هشام**" ومن مثله من البصريين[1].

وقد استوحى هذه الفكرة من خلال ما حدّده "**الجرجاني(ت 484هـ)**" قبله، عندما نصّ على "أنّ الاسم موضوعه أن يثبت به المعنى، بينما موضوع الفعل الدلالة على تجدد ذلك المعنى"[2].

وكان "**السيوطي**" قد حدد أنّه لابد أن يتركب الكلام من شيئين هما: اسم واسم، أو اسم وفعل، بشرط أن يحقق الإفادة، وهو بدوره لابد فيه من مسند ومسند إليه[3].

فيكتفي "**المخزومي**" بمفهومه للجملة الإسمية في قوله: «الجملة الإسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسندُ اسمًا»[4].

كما أنَّه خالف "**ابن هشام**" في تمثيله للجملة الاسمية بـ «**قائمٌ الزَّيْدَان**» لأنَّها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأنّ المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: أنه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر لأنّ كونه فاعلاً ينفي أن تكون الجملة اسمية[5].

---

[1] يُنظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص41.

[2] دلائل الإعجاز، مطبعة المنار، مصر، ص 133-134.

[3] يُنظر، الهمع، 33/1.

[4] مهدي المخزومي، مر.س، ص42.

[5] يُنظر، مر.ن، ص40.

ونجد "**ابن هشام**" يُضيف صنفًا في أقسام الجملة هو "الجملة الظرفية" التي عرّفها بقوله: «هي المصدَّرة بظرف أو مجرور»[1].

وهنا كان رأي "**المخزومي**" في أنّ الجملة الظرفية التي عدَّها "**ابن هشام**" قسمًا ثالثًا لها احتمالين، فإن كان الظّرف معتمدًا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعليّة، وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الإسميّة[2].

أي أنّ "**المخزومي**" يُقسِّم الجملة إلى صنفين: اسمية وفعلية، وهذا رأي تيسيري، كونه يُعالج الأقسام وفق عنصرين مهمين هما أساس التركيب: المسند والمسند إليه.

ب- الجملة الفعلية:

فكما جاء عن "**السّكاكي(ت626هـ)**" حيث يقول: «هي التي يدل فيها الفعل على التّجدّد والتّغيّر، نحو قولك: **زيدٌ انْطَلَقَ** ، أو **يَنْطَلِقُ**، لأنّ الفعل موضوع فيها لإفادة التجدد»[3].

إلاّ أن "**ابن هشام**" يُعرِّفها بقوله: «...والفعليَّة هي التي صدرُها فعل، **كقَامَ زيدٌ**، و**كان زَيْدٌ قَائِمًا**، و**ظَنَنْتُه قَائِمًا**، و**يَقُومُ زَيْدٌ** و**قُمْ**»[4].

لكنّ "**المخزومي**" لا يرى في هذا التَّعريف ما يُرضيه، ويساند "**الجرجاني(ت471هـ)**" و"**السِّكاكي**"، في أنّ الجملة عندهما ما دلّ فيها الفعل على تجدُّد المعنى، ووَصَفَ ما جاء به "**ابن هشام**" بالتّجديد السّاذج، لأنّه يقوم على أساس من التّفريق اللّفظي[5].

فلو كانت الجملة الفعليّة هي المبدوءة بفعل مثلما جاء عند "**ابن هشام**" لكانت الجملة "**البَدْر طَلَعَ**" اسمية عنده كونها تبدأ باسم، إلا أنّها جملة فعليَّة تقدَّم فيها المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) وأصلها: "**طَلَعَ البَدْرُ**".

---

[1] مغني اللبيب، 7/2.

[2] يُنظر، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص51.

[3] مفتاح العلوم، تح وتع: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000م، ص320.

[4] ابن هشام، مر.س، ص7.

[5] يُنظر، مهدي المخزومي، مر.س، ص39.

ولذلك رأَى "**المخزومي**" أنّ الأصح أن يكون المسند فعلا، لأنّ الدلالة على التّجدد إنّما تُستَمَدُّ من الأفعال وحدها[1].

يُلحَظُ في رأْيِ "**المخزومي**" وجود جانبٍ تيسيريٍ، لوضعه حدود تساعد المتعلِّمين على تحديد عناصر الجملة وأقسامها.

2- في الجمل غير الإسنادية:

هي الجمل التي يمكن أن تُعد إفصاحيّة؛ أي أنَّها كانت في بادئ أمرها تعبيرًا انفعاليا يعبر عن التّعجب أو المدح أو الذّم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التّعبير فيها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد فيها فجرى مجرى الأمثال[2].

وقد اخترنا منها جملة النداء، وجملة الشّرط، وجملة الاستفهام لتكون محور دراستنا في هذا الفصل.

أ- جملة النداء:

وأوّل ما يقع بين النحاة القدامى والمحدثين من خلافٍ حول جملة النداء هو: أنّ القدامى يعتبرونها جملة فعلية إسناديّة مثلما ذهب إليها "**سيبويه**" من أنَّ: "الاسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[3]، أي إنَّ الفعل فيها أُنَادِي، أو أَدْعُو، نابت عنه (**يا**) والمنادى بعد حرف النداء بمنزلة المفعول به، ومن ثمَّ كان النّصب فيها أولى.

إلا أنّ "**الصّبَان**" يُخالفه، فاعترض نيابة حرف النّداء عن أدعو بأنَّ أدعو خبرٌ والنِّداء إنشاءٌ[4].

وكما اعتدنا في كثير من المسائل النحوية أنّها تُبنى على مجموعة آراء بين القدماء والمحدثين، فإنّ كثيرًا منهم يُرجح رأيه مقدِّمًا حجته في ذلك، وعلى رأسهم "**عبد الرحمن أيوب**" الذي خالف

[1] يُنظر، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص41.

[2] يُنظر، عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة العربية، بين القديم والحديث: دار غريب، ط1، 2001م، ص97.

[3] يُنظر، الكتاب، 182/2.

[4] يُنظر، حاشية الصبان، 140/3.

النحاة القدامى في جعلهم جملة النداء جملة فعليّة، لمجرَّد تأويلهم لها بعبارات فعليّة، وهو بهذا يُخرجها من كونها جملة إسنادية إلى أنَّها جملة غير إسنادية[1].

ويتَّفق معه "**المخزومي**" في أنّ النداء ليس بجملة فعليّة ولا اسميّة، إلّا أنَّه أسلوبُ إنشاءٍ يؤدي وظيفة لغويّة خاصّة، حيث يقول: «أنّ النّداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصة يُحس بها المتكلم والسّامع، ولن يؤدي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء»[2].

كما إنَّه يذكر مركبين أساسين في أسلوب النداء هما: أداة النداء والمنادى[3].

ومنه "**فالمخزومي**" لا يُصنِّف النداء ضمن أقسام الجملة العربيّة وإنَّما ضِمْنَ الأساليب اللّغويّة، لأنّ الجملة تقوم على أساس الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث فكرةٍ تامَّةٍ، فيُعرِّفه: «أنه مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة»[4].

وأنا على اتِّفاق معه، لأنَّه أخذ يُميَّز بين التّركيب الإسنادي والأسلوب اللّغوي، فالأوّل لا يعمل مثل تأثير الثاني الذي يُغَيِّر من إحساس السّامع، ولفت انتباهه، أو تنبيهه من أمر وغيرها من الأغراض التي يتضمَّنها، ولأداة النداء (**الهمزة و يا**) دلالة قوية لا يُمكن أن يعوِّضها فعل، حيث إنّه يُغيِّرها من إنشاء إلى إخبار.

ولم يتوقّف الخلاف على هذا الحد وإنَّما انتُقل به إلى تحديد ناصب المُنَادَى، فمنهم من قال أنّ: «النَّاصبُ له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره وهو: (**أُنادِي و أَدعُو وأُنَبِّهُ**) ونحو ذلك؛ لأن (**يا**) حرف والأصل في الحروف ألا تعمل، ولأنَّها لو عملت لكان شبهُها بالفعل وشبهها بالفعل ضعيف لقلّة حروفها لاسيَّما الهمزة التي هي على حرفٍ واحدٍ فتعيَّن أن يكون العامل فعلاً لكنَّه استغني عن

---

[1] يُنظر، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص129.

[2] يُنظر، النحو العربي: نقد وتوجيه، ص53.

[3] يُنظر، مر.ن، ص304.

[4] مر.ن، ص311.

إظهاره لدلالة: (**يا**) عليه»[1]، ومن الَّذين ساروا على هذا الرأي نجد "**سيبويه**"، و"**المبرد**"، و"**ابن النّاظم**" في شرحه لألفية "**ابن مالك**"، وقال آخرون: العامل فيه حرف النداء[2].

إلاّ أنّ "**المخزومي**" أرجع التّخريجات التي توصَّل إليها النُّحاة إلى سيطرة فكرة العامل على أذهانهم، وتطبيقها في كل ما يقع بين أيديهم من مسائل، هذا الشغف شغلهم عن التَّفكير في الدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذاك، كما أنّ نيابة الفعل لأداة النداء تُبدِل من دلالة الكلام وتُضعفه وتُزيل أثر التّنبيه أو النّداء[3].

إذن"**المخزومي**" يدعو إلى التخلّي والابتعاد عن التّأويل والتّقدير الذي يُوقِع المتَعلِّم في اشتباكات عسيرة تؤدّي به إلى الخطأ، وهذا جانب تيسيري لتمييز أسلوب النداء عن غيره من الأساليب، نظرًا لتوفُّر أهم الأركان التي يُبنى عليها (منادى وأداة النداء)، كما إنّ مثل هذه التَّقسيمات في الأساليب يُبيِّن للمتعلِّم مدى بلاغة اللّغة العربيّة في التّواصل مع الآخرين.

ب- جملة الشرط:

تُطلَق الجملة المركّبة على ما يُعرف بأسلوب الشّرط، إذ يتكون من مركبين إسناديين أحدهما معتمد على الآخر، فهما معًا يكونان جملة واحدة، وقد سُمِّي المركب الأوَّل صدر جملة الشرط والمركب الثاني عجز جملة الشّرط[4].

فيربط "**ابن السراج**" بين عنصري جملة الشرط، حيث يقول: «لابد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر»[5].

وهنا اختلف النحويون في أسلوب الشرط أُيعدُّ جملتين أم يعدُّ جملة واحدة وقال بعضهم: «ينبغي أن نعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط والجواب مجرى المفرد لأن من شرط

---

[1] يُنظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص222.

[2] مر.ن، ص.ن.

[3] يُنظر، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص303.

[4] يُنظر، محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: مكوناتها وأنواعها وتحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ص149.

[5] يُنظر، علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، المكتبة النحوية، 619/2.

الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برَأسها وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها كل واحدة منهما مُفْتَقِرَةٌ إلى التي تجاوزها فَجَرَتَا مجرى المفردين اللّذين هما ركنا الجملة وقوامها»[1].

إلاّ أنّ فريقا آخر يعدّون الجملة في حقيقتها أنها جملتين كما ورد عن "**السيرافي (ت368هـ)**" حيث يقول: «أنّ الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان، ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد»[2]، وممن سار على هذا النحو أيضا نجد ابن هشام قد أفاض دراسته حول الجملة الشرطية في أنَّه جزّأها إلى جملتين وأخذ يُعالج كلا منهما على حدى[3].

ونجد"**المخزومي**" ينفي مثل هذه المحاولات في فصل جملة الشرط حيث يقول: «جملة الشرط ليست جملتين إلا بالنّظر العقلي، والتّحليل المنطقي، أما بالنّظر اللغوي فجملتا الشّرط جملة واحدة ولا تقبل الانشطار، لأنَّهما معًا يُعبِّران عن فكرة واحدة، والاقتصار على جملة واحدة دون أخرى يؤدي إلى خلل في الإفصاح عمَّا يجول في الذّهن، ومن صور التَّصعيب هو ذلك التّقسيم وكثرة التفرّعات في الدراسة والذي يؤدِّي إلى إطالة في الكلام وعَقْد فصول وأبواب لا تفسر أسلوبا، ومن الميسِّر أن تُعتبر الجملة واحدة هي جملة الشرط»[4].

صحيح أنّ "**المخزومي**" لم يأتِ بجديد حول موضوع جملة الشرط، إلا أنَّه وبنظرة تيسيريّة يدعو إلى دراستها ضمن باب واحد، على أساس أنّ جملتيها لا يجوز فصلهما خلال دراستهما وحسب ما أراه أنَّه اختار مثل هذه الآراء تفاديا لكثرة التّفريعات التي تُشوِّش المتعلِّمين في معالجة هذا الأسلوب.

وبالنسبة لأدوات الشرط فقد أخذها ابن مالك في ألفيته ووضع فيها أدوات النَّفي التي رأى أنها عاملة، وعلى أساس أنَّهما موضوع واحد، فورد في باب "**عوامل الجَزْم**" قوله[5]:

---

[1] يُنظر، محمد عبادة، الجملة العربية: مكوناتها وأنواعها وتحليلها، ص140.

[2] يُنظر، أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص619.

[3] يُنظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص719.

[4] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 57-58.

[5] ابن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت – لبنان، ص46.

بِـــلَا وَلَامٍ طَالِبًـــا ضَـــعْ جَزْمًـــا فِي الفِعْـــلِ هَكَـــذَا بِلَـــمْ وَلَـــمَّا
وَاجْـــزِمْ بِـــإِنْ وَمَـــنْ وَمَـــا وَمَهْمَـــا أَيٍّ مَـــتَى أَيَّـــانَ أَيْـــنَ إِذْ مَـــا
وَحَيْثُمِـــا أَنَّى وَحَـــرْفٌ إِذْ مَـــا كَـــإِنْ وَبَـــاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَـــا
فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِـــينَ شَـــرْطٌ قُـــدِّمَا يَتْلُـــو الجَـــزَاءُ وَجَوابًـــا وسِمَـــا

واشتراكُ أدوات النَّفي والجزم في جَزْم الفعل هو ما دفع **"ابن مالك"** وأمثاله إلى معالجة الموضوع بهذه الطريقة.

إلاّ أنّ **"المخزومي"** يُفرِّق بين الأسلوبين بحكم أنَّ لكل منهما دلالة، فأسلوب النَّفي يُعَبِّر عن حكمٍ، وأسلوب الشَّرط لا يُعبِّر عن حكم، ولا دلالة على تحقُّق محتواه أو على عدم تحققه[1].

ونظرًا لسيطرة فكرة العامل على أحكام النّحاة القدامى، والخلط بين أدوات الجزم والنفي نجد أنّهم يختلفون في تحديد عمل أداة الجزم (إنْ)، فالبصريون يرون أنَّ الأداة تجزم الفعلين جميعًا، لأنَّها تقتضيهما جميعا، والكوفيون يرون أنّ مدى تأثيرها لا يتجاوز الفعل الأوّل، أمَّا الفعل الثاني فمجزوم على الجوار[2].

و**"المخزومي"** ككل مرة يُلمِّح إلى أن مثل هذه التّقديرات لم تُعر الوظيفة اللُّغويّة المؤدّاة بهذه الأدوات شيئًا من اهتمامهم، وكل ما يهمُّهم هو البحث عن عامل لأثر الحركة الظّاهرة (السكون) فهم يسعون إلى تعقيد النّحو بدلا من أن يُيَسِّروه.

ج – جملة الاستفهام:

يَعتبر النحاة القدامى الهمزة الأداة الأهليّة في الاستفهام وهي أمّ باب الاستفهام، وهي الأداة التي لا تستعمل في غيره وإن بقية أدوات الاستفهام تضمّنت معنى الاستفهام، فورد في قول**"سيبويه"**: «الألف حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيرُه»[3].

[1] يُنظر، مهدي المخزومي، في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص298.
[2] يُنظر، مر.ن، ص299.
[3] الكتاب، 99/1.

ويذهب "**سيبويه**" إلى أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة "**هل**"، وقد تأتي هذه الأخيرة في الجملة الفعليّة أو في الجملة الاسميّة، ولا يستفهم بها عن مفرد، ولا عن جملة الشّرط، ولا عن جملة مصدَّرة بأنَّ في التوكيد، ولا عن اسم بعده فعل[1].

وأضاف "**ابن هشام**" دلالة أخرى لهمزة الاستفهام إلى أنّها تستخدم للتقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به، كما يجب ذلك في المستفهم عنه[2]، والهمزة يستفهم بها عن مفرد.

وما يقصده "**ابن هشام**" في قوله؛ أنّ الهمزة في الاستفهام يَلِيَهَا المستفهم مباشرة سواءً كان فعلاً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، مما يستوجب تقديمه في تركيب الجملة وفي طرح السؤال.

ووَرَدَ في معجم التعريفات "**للجرجاني(ت816هـ)**" مفهوم الاستفهام وهو: «استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طَلَبُ حُصول صورة الشيء في الذِّهن»[3].

كما أضاف في مسألة الاستفهام: «أنّ المعنى في إدخال "**حرف الاستفهام**" على الجملة من الكلام، هو طلب الوقوف على معنى تلك الجملة من إثبات أو نفي، فإذا قلت: "**أزيد منطلق؟**" فالمُنتظر أن يجيب المخاطب "**نعم، هو مُنْطَلِقٌ**" أو "**لا، مَا هُوَ مُنْطَلِقٌ**". فإدخال همزة الاستفهام تحمل دلالة استخبار عن وجه، وإذا نُزِعت فتحمل إخبارًا به على ذلك الوجه»[4].

وقد أيّد "**المخزومي**" هذه الآراء ووافق كل من سار عليها، و ذهب في تعريفه للاستفهام على أنّه: «أسلوبٌ لغويٌ، أساسه طلب الفهم، و الفهم هو صورةٌ ذهنيةٌ تتعلَّق أحيانا بمفرد، شخص أو شيء، أو غيرهما، و تتعلق أحيانا بنسبة، أو بحكم من الأحكام سواء كانت النّسبة قائمة على يقينٍ أم على ظنٍ، أم على شكٍ»[5]، و نلتمس فيه حقيقةَ توافقه مع آراء سابقيه.

---

[1] يُنظر، الكتاب، 3/ 175-176.

[2] يُنظر، مغني اللبيب، 12/1.

[3] معجم التعريفات، تح ودراسة: محمَّد صدِّيق المِنْشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة ص18.

[4] دلائل الإعجاز، ص141.

[5] في النحو عربي: نقد و توجيه، ص264.

كما أضاف رأيا آخر حول حذف أداة الاستفهام، حيث يقول: «وقد تُحذف أداة الاستفهام، وتبقى الدّلالة عليه معتمدة على لحن القول، ولا يُحذف من أدوات الاستفهام إلّا الهمزة لأنّها هي أم الباب، و لأن للاستفهام بها أسلوبا متميّزاً في الغالب، أما غير الهمزة فلا يُحذف، لأن حذفه يذهب بالدلالة عن الاستفهام»[1].

وهي آراء بعيدة عن التّعليلات الكثيرة، والتّطويل **"فالمخزومي"** معروف في منهجه أنَّه يَعْتمِدُ على الاختصار.

[1] يُنظر، في النحو عربي: نقد و توجيه، ص276،275.

خاتمة

خاتمة:

انطلق هذا البحث من محاولة بسط الآراء النّحويّة التّيسيرية، التي كان هدفها تبسيط المادة النّحويّة، وتسهيل استيعابها، وقد كان ذلك في كتاب **"في النحو العربي: نقد وتوجيه"**، والذي ضمّ من هذه الآراء أقربها إلى المتعلِّمين، حيث حاول المخزومي فيه أن يَمُدَّ المتعلّمين زادًا نحويًا في أبسط صوره بهدف تقريبهم إلى المادة النحوية وترغيبهم في الإقبال عليها بعد أن عُرف النحو بالجمود والاستغلاق ما كان مؤدّاه نفور المتعلمين منه.

ومن أجل بيان تلك الآراء، انطلقنا من جهود النحاة القدماء وآرائهم، وقد مهّدنا قبل ذلك بقضايا متعدّدة تتعلّق بالتّحديد الاصطلاحي، والمفاهيمي، وأخيرا أثر المناهج اللسانية الغربيّة في النّحو العربي.

وقد أمكننا بعد ذلك التّوصّل إلى جملة من النتائج، أهمها:

1- يُعدُّ كتاب **"في النحو العربي: نقد وتوجيه"** من أهم المراجع في الدّراسات اللُّغويّة الحديثة، ذلك أنّ المؤلِّف فيه قد انتهج طريق الاعتدال في الأخذ بالآراء – على الرغم من أنّه يميل إلى المذهب الكوفي –.

2- إنّ الاصطلاح الذي وُسِم به الكتاب موافق لطريقة عرضه للمادة النّحويّة، وفق أسس جديدة.

3- تعددت الآراء النّحويّة في الكتاب بين المدرستين الكوفيّة، والبصريّة، لكن المخزومي يذكرها من أجل بيان أهمية الاطِّلاع عليها فقط، لأنُّه لا يُحبِّذ عرض تلك الخلافات التي تثير تشتّت ذهن المتعلِّم وتعقيد بعض القضايا لديه.

4- يبدو أنّ مهدي المخزومي رغم ذلك، يميل إلى المذهب الكوفي، ويظهر ذلك جليًا من خلال رفضه للتّأويل وكثرة العلل.

5- قلّة عرضه لآراء نحويّة منسوبة لأصحابها من أمثال: الخليل وسيبويه وابن هشام.

6- كان منهج مهدي المخزومي متأثرًا بالمنهج الخليلي، وكان التّيسير عنده يقوم على الاختصار في عرض المادة النّحويّة ووضع تبويب جديد لها.

7- ضمَّ كتاب "**في النحو العربي: نقد وتوجيه**" ، آراءً تيسيريّة في الجانب الإفرادي وأكثرها في الجانب التركيبي الجملي، حيث خصّص قسمًا من كتابه للحديث عن الجملة العربية، وبصفة خاصة عند ابن هشام.

8- حاول المؤلِّف طرح آرائه التّيسيريّة وتقديمها بصورة مغايرة لما نظره السابقون، وقد ذكرناها في مواضعها، من نحو:

- المساواة بين نائب الفاعل والفاعل، الذي فصلوه النحاة في دراساتهم ووضعه في باب منفرد .

9- إنّ الآراء النّحويّة التّيسيرية التي خلصنا إلى الإشارة إليها، مازالت حبيسة البحث الأكاديمي، وما الإبانة عنها إلا دعوة إلى إيصالها إلى المناهج الدراسيّة، والمقرّرات التّعليميّة حتى يستفيد منها المتعلِّمين الناشئة.

الفهارس

فهرس المصادر والمرجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية ورش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2005م.

أولا: الكتب القديمة:

- **ابن آجروم** (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن داود الصنهاجي، ت723هـ)

1- متن الآجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

- **الأشموني** (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، ت929هـ)

2- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955م.

- **الأنباري** (أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، ت577هـ)

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق، ط1.

- **الجرجاني** (أبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد، ت471هـ)

4- دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة المنار، مصر.

5- معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.

- **ابن جني** (أبي الفتح عثمان، ت392هـ)

6- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

- **خلف الأحمر**(خلف بن حيان البصري، ت180هـ)

7- مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق، 1961م.

- **الزجاجي**(أبو القاسم عبد الرحمن، ت340هـ)

8- الجمل في النحو، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك إربد- الأردن، دار الأمل، ط1، 1984م.

- **ابن السراج** (أبي بكر بن سهل النحوي البغداد، ت316هـ)

9- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

- **السكاكي** (يوسف بن أبي بكر بن محمد، ت626هـ)

10- مفتاح العلوم، تحقيق وتعليق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

- **سيبويه** (أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ)

11- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1988م.

12- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1988م.

- **السيوطي** (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن، ت911هـ)

13- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

14- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق و شرح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م.

- **الصبان** (أبو العرفان محمد بن علي المصري، ت1120هـ)

15- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصر المحمية، ط1.

16- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

- **العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت616هـ)

17- اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، نشر مكتبة الثقافة الدينية مكتبة لسان العرب، القاهرة، ط1، 2009م.

- **ابن عصفور** (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي، ت669هـ)

18- شرح جمل الزجاجي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

- **الفارسي** (أبو علي الحسن بن محمد، ت377هـ)

19- الإيضاح العضدي، تحقيق و تقديم: الدكتور حسن شاذلي فَرْهور، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط1، 1969م.

- **ابن مالك** (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، ت672هـ)

20- متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت- لبنان.

- **المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد، ت285هـ)

21- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

22- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

- **ابن مضاء** (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، ت581هـ)

23- الرد على النحاة، نشر و تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1947م.

- **ابن الناظم** (أبو عبد الله محمد بن محمدبن عبد الله بن مالك الطائي، ت686هـ)

24- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

- **ابن هشام** (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ت761هـ)

25- شرح قطر النّدى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط4، 2004م

26- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني.

- **ابن يعيش** (موفق الدين يعيش بن علي، ت643هـ)

27- شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة، مصر.

ثانيا: الكتب الحديثة:

- **إبراهيم** (عبد العليم)

28- النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، 1999م.

- **إبراهيم** (مصطفى)

29- إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتّعليم و الثقافة، مصر- القاهرة، 2012م.

- **إميل بديع** (يعقوب)

30- شرح جُمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

- **حافظ** (علي إسماعيلي)

31- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.

- **رياض** (السّواد)

32- مهدي المخزومي وجهوده النّحويّة، دار الرّاية، عمّان- الأردن، ط1، 2009م.

- **شوقي** (ضيف)

33- تجديد النّحو، دار المعارف، ط3.

- **عفيف** (دمشقية)

34- تجديد النحو العربي، معهد الأنماء العربي، فرع لبنان، طبعة جديدة، 1981م.

- **علي** (أبو المكارم)

35- مقومات الجملة العربية، دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م.

36- المدخل إلى دراسة النحو العربي، المكتبة النّحويّة.

- **ممدوح** (عبد الرحمن)

37- المنظومة النّحوية، دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، 2000م.

- **مهدي** (المخزومي)

38- في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1986م.

- **ياسين** (أبو الهيجاء)

39- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام1984م، جامعة الإسراء- كلية الآداب،ط1، 2008م.

ثالثا: المعجمات:

- **مجمع اللغة العربية**

40- معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.

- **ابن منظور** (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ت711هـ)

41- لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2010م.

رابعا: المجلات والرسائل الجامعية والمحاضرات:

- **أحمد** (بلحوت)

42- النّحو المدرسي في الجزائر في ضوء نظريات النحو العربي في المرحلة الثانوية و الطور الثالث من التّعليم الأساسي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور مصطفى حركات، الجزائر 1992م.

- **بلقاسم** (دفة)

43- النحو العربي بين التقليد و المناهج اللسانيّة الحديثة، مجلة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، العدد الخامس، مارس2006م.

- **جلالي** (بوترفاس)

44- تيسير النّحو العربي في منظور المجامع اللّغوية العربيّة (المجمع اللّغوي السوري-نموذجا) مذكرة الماجستير في: النحو والصرف، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، كلية الآداب و اللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2013م-2014م.

- **خولة** (طالب الإبراهيمي)

45- النّظريّة النّحوية التي يرتكز عليها تعليم النّحو و البنى التّركيبية، رسالة ماجستير إشراف: عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، 1977م.

- **زكموط** (بوبكر)

46- الاتجاه التّوليدي في النحو العربي الحديث (دراسة في فكر خليل أحمد عمايرية من خلال كتاب – في نحو اللّغة وتراكيبها)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص الفكر النحوي واللسانيات، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – 2012م.

- **عمار إلياس** (بواصلة)

47- المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (دراسة وصفية تحليلية) أطروحة دكتوراه في اللّغة العربية، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، 2007م.

- **فادي صقر** (أحمد عصيدة)

48- جهود نحاة الأندلس في تيسير النّحو العربي، أطروحة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين، 2006م.

- **محمد** (صاري)

49- تيسير النّحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النّحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	**أ–ج**
الفصل الأول: التّيسير النّحوي: بين القديم والحديث، وأثر المناهج اللسانيّة فيه	**5–29**
I. مفهوم التّيسير.....	**5**
أ– لغة.....	**5**
ب– اصطلاحا.....	**5**
II. ظاهرة تيسير النّحو العربي بين اختلاف المصطلحات.....	**7**
1– التّجديد.....	**8**
أ– لغة.....	**8**
ب– اصطلاحا.....	**9**
2– الإحياء.....	**10**
أ– لغة.....	**10**
ب– اصطلاحا.....	**10**
3– الإصلاح	**11**
أ– لغة.....	**11**
ب– اصطلاحا.....	**12**
III. الفرق بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي	**12**
1– النّحو العلمي	**12**
2– النحو التعليمي	**13**
IV. **التّيسير النّحوي بين القدماء والمحدثين**	**14**
1– القدماء	**14**

أ- الأوائل	**14**
ب- المتأخرون	**16**
2- المحدثون	**20**
V. أثر المناهج اللّسانيّة الحديثة في تيسير النّحو	**24**
1- المنهج الوصفي	**25**
2- المنهج التوليدي التحويلي	**26**
3- المنهج الوظيفي	**29**
الفصل الثاني: الآراء النّحويّة التّيسيريّة في كتاب: في النّحو العربي: نقد وتوجيه	**65-31**
I. نبذة عن حياة المؤلِّف	**31**
II. آثاره ومؤلّفاته	**31**
III. مناهجه	**32**
IV. موضوع الدرس النّحوي عنده	**33**
1- الموضوع الأول	**33**
2- الموضوع الثاني.....	**33**
V. آراؤه التيسيريّة في المسائل الإفراديّة	**33**
1- المرفوعات	**33**
أ- مسألة الفاعل	**34**
ب- مسألة نائب الفاعل	**38**
ج- مسألة المبتدأ	**41**
د- مسألة الخبر	**43**
2- المنصوبات	**45**
أ- مسألة المفعول به.....	**46**
ب- مسألة المستثنى بإلّا	**48**

ج- مسألة الحال	**50**
3- المجرورات	**52**
- مسألة المضاف إليه	**52**
• **الجملة عند النّحويين القدماء والمحدثين**	**54**
1- القدامى	**54**
2- المحدثون	**56**
VI. آراؤه التّيسيريّة في التّراكيب الجمليّة	**57**
1- الجمل الإسناديّة	**57**
أ- الجملة الاسميّة	**57**
ب- الجملة الفعليّة	**58**
2- في الجمل غير الإسنادية	**59**
أ- جملة النداء	**59**
ب- جملة الشرط	**61**
ج- جملة الاستفهام	**63**
خاتمة	**68-67**
الفهارس	**80-69**
قائمة المصادر والمراجع.....	**76-71**
فهرس الموضوعات.....	**80-78**

ملخص:

اتَّسعت حركة التَّيسير النَّحوي وتجديده بشكل كبير عند القدامى والمحدثين، وكان لهم في ذلك مذاهب واتِّجاهات مختلفة، فتناول البحث جهود التّيسير، والمقارنة بينها، والأثر الذي تركته على واقع النَّحو العربي.

جاء هذا البحث في فصلين، مسبوقين بمقدمة ومتْلُوَين بخاتمة، وأمَّا الفصل الأول فقد تناول: التَّعريف بالتَّيسير، ومصطلحاته، والفرق بين النَّحو العلمي والنّحو التَّعليمي، والتَّيسير النَّحوي بين القدماء والمحدثين، وأثر المناهج اللِّسانية فيه. وأمَّا الفصل الثاني فتناول: الآراء النَّحويَّة التَّيسيريَّة لـ"**مهدي المخزومي**" في كتابه: "**في النَّحو العربي: نقد وتوجيه**"، وهو موضوع الدِّراسة، واتَّبعت في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي مدعَّماً بالمقارنة والتَّحليل والتَّعليل، وتوصَّل البحث إلى نتائج أهمها:

- أغلب الآراء التي جاء بها "**مهدي المخزومي**" وعدَّها جديدة ترجع في أصلها إلى القدماء.
- تأثُّر المنهج الَّذي اتَّبعه "**مهدي المخزومي**" بالمنهج الخليلي، والمذهب الكوفي.
- دعوة "**مهدي المخزومي**" إلى إسقاط العلل الفلسفيَّة.

Résumé:

Le mouvement de facilitation et de renouvellement de la grammaire a été considérablement élargi par l'ancien et le moderne, et ils avaient des doctrines et des tendances différentes les recherches ont porté sur les efforts de facilitation, la comparant et l'impact qu'ils ont laissé sur la grammaire arabe.

La recherche est venue en deux chapitres, sections, précédées d'une introduction et à la suite de fermeture, le premier chapitre traitée contient: la définition de facilitation et de terminologie, et la différence entre la manière scientifique et éducative, la grammaire et la facilitation de la grammaire entre l'ancien et moderne et l'impact des approches linguistiques. Et la deuxième chapitre traitant: facilitation de grammaire **"Mehdi Makhzumi"** vues par écrit : en grammaire arabe: une critique et orientation, qui fait l'objet de l'étude et suivi dans la préparation de cette recherche documentée la comparaison descriptive et les résultats d'analyse, de raisonnement et de recherche :

-La plupart des nouvelles opinions préparées par **"Mehdi Makhzoumi"** sont nouvelles, remontant aux anciens.

- Méthode suivie par **"Mehdi Makhzoumi"** influencée par la méthode Khalili et la doctrine Kufi.

- L'appel de **"Mahdi Makhzoumi"** à abandonner les maux philosophiques.